مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: إشكالية النظرية في العلوم السياسية: مساهمة أولية
اسم الكاتب: أ.م.د. رعد عبد الجليل علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/102
تاريخ الاسترداد: 2026/05/24 23:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحوث ودراسات

إشكالية النظرية في العلوم السياسية: مساهمة أولية

الاستاذ المساعد الدكتور
رعد عبد الجليل علي(*)

المقدمة:

الاقتراب من النظرية، أية نظرية، سواء أكانت تنتمي في أصولها إلى الحقول العلمية الطبيعية أم الاجتماعية، سوف يستلزم من الباحث، من أجل فهمها والإحاطة بجوانبها، إعمال الفكر والنظر في الحقل العلمي الخاص الذي نشأت النظرية قيد البحث في إطاره. ويأتي في مقدمة هذا النشاط الذهني، التساؤل عن مكونات وطبيعة الأبنية الأساسية لذلك الحقل، أصوله الفكرية وأبرز تياراته وربما علاقة وامتدادات الحقل المذكور في الحقول العلمية الأخرى، وبعبارة أوضح فان ذلك يعني" تفكيك بنيته المعرفية"[1]. وربما سيكون من المفيد، وهو ما عمدنا إلى الخوض فيه، إلقاء نظرة على الأصول المعرفية الأولى للعلم وما أضفته التطورات اللاحقة سواء على صعيد الأدوات المادية أم المفاهيمية من توسع وتعقيد من بعد عفوية وبساطة، فأكسبته تغيرات كمية ونوعية، وأثر ذلك على كيفية تناول الأحداث والظواهر بالبحث، سواء الاجتماعية منها أم الطبيعية، وأسلوب فهمها وتفسيرها ومن ثم التنبؤ بحدوثها. ومن شأن مثل هذا الأسلوب، أن يعين الباحث، ربما، على الإجابة على تساؤلين؛ الأول، عام وهو ذلك المتعلق بتعليل ومن ثم فهم أسباب الاختلاف في المناهج والتيقن أو فلنقل الاقتناع، طالما أن التيقن من صحة النظرية شيء مناقض لطبيعتها القابلة للدحض والتفنيد أصلا، بأساليب البحث والتقصي التي تمليها الأطر المنهجية والنماذج التحليلية الخاصة بذلك الفرع وبصحة وموثوقية ما يتم التوصل إليه من نتائج عبرها. الثاني، ويتعلق بموضوع بحثنا والمتمثل بالإشكالية التي تتعرض له النظرية السياسية بخاصة، والذي يتناول الشق المتعلق بالأصول المعرفية للنظرية السياسية، وهنا تكمن إشكالية النظرية من الناحية المبدئية، برأينا. واستكمالا للبحث في مجال إشكالية النظرية السياسية فقد حاولنا التساؤل عن الموقف من محتوى النظرية، الذي يجد الباحث نفسه وبسبب من محدودية التعميمات – نظرا لاستنادها لعناصر نفسية ولاعتبارات أخرى ربما تكون غامضة وعسيرة على

(*)ا استاذ مساعد / كلية العلوم السياسية-جامعة صلاح الدين

الفهم – غير قادر على الخروج بتفسير وربما التنبؤ بحدوث الظواهر قيد البحث، وسيقود هذا الوضع ولا شك إلى البحث عن المدى الذي يمكن للنظرية أن تذهب إليه في وضع قوانين أو قواعد من شأنها أن تحكم السلوك البشري في الحقل السياسي، وهو ما تسعى النظرية إلى الوصول إليه في العادة.. فهل سيقتصر دورها على البحث في الظواهر الجزئية فقط أم أن بإمكانها أن ترنو كما هو الحال مع النظريات الطبيعة إلى ما هو أبعد كي تفسر الظواهر في ارتباطها الكلي الذي لا يقف عند حدود زمان ومكان معينين؟ ثم هناك إشكالية أخرى، كما نعتقد بذلك، وتتعلق بمحتوى النظرية السياسية وهي، على كل حال، محاولة من أجل الإجابة على التساؤل حول مدى قدرة علم السياسية في ظل ما متاح له من وسائل البحث وأدواته وكذلك منهجياته، بحيث يكون قادرا على وضع نظريات بامكانها الخروج بتعميمات، صالحة للتطبيق، والتنبؤ من ثم بالسلوك الإنساني في الحقل السياسي، كما هو الحال في العلوم الطبيعية الأخرى. وهو ما سنحاول الإجابة عليه في المباحث التالية، ولنبدأ بالأصول المعرفية للنظرية السياسية.

أولا: إشكالية على صعيد الأصول المعرفية

فيما مضى وحيث لم يكن الإنسان بعد قد طور مفاهيمه الخاصة عن العالم وراكم أدواته المعرفية والمنهجية، ولأن مخاوفه كانت تضطره لأن يعرف، وشغفه كان يثير فضوله من أجل فهم ما يحيط به من عوالم كانت مجهولة لديه، رأيناه يلجأ إلى الحدس تارة والتخمين والتوقع تارة أخرى، وذلك بغية بناء تصورات كان للخرافة النصيب الكبير فيها.

وبتأثير مثل هذه الأوضاع اندفع الإنسان إلى ابتداع قيم ومبادئ أخلاقية وقانونية وإتباع أديان، وربما تطورت تلك المبادئ والمثل لتتخذ شكل فلسفات حاولت تجاوز أمر المساعدة في تنظيم واستقرار حياة أفراد الجماعة، رغم أهميتها، إلى إعطاء معنى لحياة الإنسان ولمجمل علاقاته سواء أتت في إطار المجتمع الذي يعيش فيه أم مع القوى الأخرى التي كان يعتقد بتحكمها في مصيره.

وبهذا المعنى جاءت الفلسفة كي تخدم بوصفها إطارا فكريا ومنهجيا من أجل إعادة النظر في حقائق الحياة والكون ولتساعد الإنسان في تطوير فهمه لذاته ولما يحيط به، لتكون بذلك الحجر الأساس في بناء العلم. وعلى مر العصور والأزمان كانت المعرفة والتوصل إلى الحقيقة وسبر أغوارها جزءا من هدف عام تحاول الفلسفة تحقيقه.

ومن جانبهم فقد حاول فلاسفة الإغريق النظر إلى المسألة بوصفها محاولة من أجل تفسير الوجود بغية الوقوف على طبيعته عبر الكشف عن العلل البعيدة والمبادئ الأولى، مستندين في محاولتهم تلك إلى منهج عقلي يقوم على التعليل والبرهان المنطقيين، على أن يؤخذ في الاعتبار أن مثل هذا الجهد العقلي سوف يبذل لمجرد الحصول على اللذة العقلية التي اعتبرت وقتها بمثابة قيمة عليها يحرص الفلاسفة على الالتزام بها[2].

لم يشذ كثير من مفكري العصور الوسطى عن توجهات فلاسفة الإغريق في بحثهم عن الحقيقة ذاتها. إلا أن التحول المهم الذي حدث في تفكير هؤلاء كان قد تمثل في حضور الفكر الديني المسيحي وتلون البحوث العقلية والعلمية بالطابع الديني المميز. فأصبح هناك علمان علم يتم الاهتداء إليه بالنظر والعقل وعلم ينزل على شكل أفكار موحى بها من قبل الله سبحانه وتعالى. ودارت مجمل المباحث الفكرية آنئذ حول التوفيق بين العقل والفكر الديني ومحاولة إثبات أن الحقائق التي جاء بها الوحي ليست سوى تعبير آخر جديد عن العقل.

بحركة الإصلاح الديني التي تمرد زعماؤها على سيطرة الكنيسة الرومانية وبانفلات العقل من أسر الإيمان والعقيدة وتأثيراتها، يكون الأساس قد أرسي من أجل ظهور تطور جديد كانت الفلسفة موضوعه والعلم جزء من نتاجاته الرئيسية. حيث بدأت المدارس والتيارات الفكرية بالرواج والانتشار. وتأتي العقلانية أو المذهب العقلي Rationalism على يد الفيلسوف الفرنسي ديكارت، وكذلك التجريبية Empiricism الذي وضع أسسها الفيلسوف الإنكليزي فرنسيس بيكون، كي يتصدرا هذه التيارات. وسوف لن يكون من المبالغة القول بأن هذين الاتجاهين كانا قد اكتسبا أهمية خاصة بحيث لم تقف عند القيمة التاريخية التي حققاها بوصفهما نقطة تحول في الفكر الإنساني العلمي فحسب وإنما تجاوزاها في حجم التأثيرات التي خلفاها على مجرى الفكر والبحث العلمي المعاصر ذلك الذي ندين لهما به في حصولنا على الكثير من معارفنا اليوم.

مع الثورة الفرنسية في العام 1789 تكون البيئة الفكرية قد استكملت أبعادها من أجل استقبال التطورات الجديدة التي طرأت على مجرى التفكير العلمي والعملي الإنسانيين. حيث تم التضييق على الفلسفة فأصبح ينظر إليها لا بوصفها نظام عقلي وإما كتأملات وصيغ مجردة لا تخص إلا أصحابها، ولذا فان لا منفعة منها ترجى للناس.

في إطار مثل هذا المفهوم للفلسفة التقليدية ولمكانة العلم دأبت مجموعة من المفكرين وفي مقدمتهم أوغست كونت(1798-1857)، على تقديم أنفسهم بوصفهم وضعيين[3]. وتأخذ الوضعية تسميتها من قانون الحالات الثلاث الذي جاء به كونت.

كونت يرى أن الفكر الإنساني كان قد مر بمراحل ثلاثة تتفق وطبيعة التطور العقلي والحضاري الإنسانيين، أطلق على مرحلته الأولى تسمية اللاهوتية، حيث عمد فيها كونت إلى وصف التفكير الإنساني، بسبب عجزه عن فهم ما يدور حوله، بكونه تفكيرا خرافيا. لجأ الإنسان من خلاله إلى تفسير الظواهر المحيطة به بإرجاعها إلى إرادات لكائنات وقوى خفية كالآلهة والأرواح. ثم هو تصور في المرحلة الثانية التي أطلق عليها المرحلة الميتافيزيقية قيام الإنسان بتطوير فهمه للظواهر الطبيعية عن طريق مناهج للتفكير تقوم على وضع فروض عامة ونظريات

ومن ثم قوانين عقلية وفلسفية إلا أنها رغم تقدمها وتعقيدها لم تفلح سوى في هدم ما كان رائجا من خرافات وتقديم تفسيرات أخرى بدلها وكلها تدور هذه المرة حول قوى طبيعية تستمد قوتها لا من قوى أخرى تقف خارجها بل من حيث هي إرادة في ذاتها، هذه الإرادة كما يسمونها هي اللوغوس أو العقل، وبعبارة مختصرة الله. أما المرحلة الثالثة، فهي الوضعية، والمقصود بها المنهج الذي يذهب إلى تقديم تفسيرات علمية للظواهر الطبيعية والإنسانية والخروج منها بقوانين أو قواعد تحكم أمثال تلك الظواهر، مستبعدا في الوقت نفسه كل الفروض الخيالية والمعتقدات الغيبية وصولا إلى القيم التي عدت بمثابة مفاهيم نسبية خاضعة للزمان والمكان ومن ثم فهي لا تمت للعقل وللعلم بصلة. وبغية الوصول إلى هذه النتيجة يلتزم التفكير العلمي بإخضاع الفرضيات للاختبار في ضوء الملاحظة، ومن ثم الخروج بفروض عامة ونظريات تربط الوقائع الملاحظة بوقائع أخرى وبطريقة نظامية. بعبارة أخرى، أن العقل في هذه المرحلة كان قد تخلى عن البحث في المفاهيم القيمية المطلقة التي تحكم مصائر الأفراد والمجتمعات، والعلل النهائية في أصل الكون والظواهر الطبيعية لصالح الكشف، عبر الملاحظة والتعليل والتجريب، عن العلاقات الثابتة التي تربط الظواهر ببعضها من حيث التماثل والتعاقب أو الترافق، بمعنى آخر القوانين والقواعد التي تتحكم في تلك الظواهر.

ترتب على مثل هذا الاتجاه في التفكير نتائج عديدة، فإضافة لمحاولة أصحابها نقد الأسس التي بنيت عليها الفلسفات الميتافيزيقية والمنطقية، إلا أنها في التحليل الأخير كانت تأتي في سياق التهيئة لمنطق جديد؛ منطق يهدم من سبقه بوصفه بناء فكريا لم يعد لديه ما يقوله في العالم الذي باشرته الثورة الفرنسية. هذا المنطق يبشر بحلول ملكوت جديد يتصوره العلم بوصفه دينا جديدا للبشرية.

في تلك الأثناء كان يجري في ألمانيا إرهاصات مدرسة فكرية جديدة كان روادها هيجل وماركس ونيتشه، أطلق عليها فيما بعد تسمية المدرسة التاريخية أو التاريخانية . أما ما يمكن تأشيره على صعيد الاختلاف بينها وبين المدرسة الوضعية، فهي وبالرغم من تشككها في وجود معرفة موضوعية للحقائق والقيم، كما يذهب إلى ذلك أصحاب الاتجاه المعياري، إلا أنها مع ذلك كانت تؤمن بالقيم ولكن بوصفها عمليات خلق فردية أو اجتماعية وغير ذات طبيعة موضوعية. وحول ذلك نما كثير من الجدل في تاريخ وفلسفة العلم، كما تلونت وتأثرت به الكثير من النظريات الاجتماعية ومنها السياسية موضوع بحثنا.

مثل هذا الاختلاف في وجهات نظر المفكرين والباحثين كان دافعا من بين أسباب أخرى إلى البحث والتأمل في حقيقة هذه الاختلافات وخصوصا بعد تطور أدوات البحث في العلوم الطبيعية، وهو ما أسهم بدوره في كشف حقائقها والمساهمة في اكتشاف قوانينها التي تحكم ظواهرها وليؤدي بالتالي إلى تبلور نظرياتها، فأين يمكن وضع

النظريات السياسية على صعيد الأصول المعرفية آنفة الذكر؟

ومع ذلك فلا بد من تأشير حقيقة أخرى وهي أن اختلاف و تعدد الحقول العلمية، لا ينفي حقيقة الاتفاق على اعتماد مبادئ معينة من شأنها أن تعطي البحث في مجال الحقل مقوماته الخاصة فتحدد هويته النابعة من أصوله الفكرية ومنابعه الفلسفية كما تحدد له مناهجه وأدواته المفاهيمية والمعرفية الأخرى، وأخيرا نمط وطبيعة النظريات المستهدفة فيه[4]، وهو ما سيستلزم بالضرورة البحث في والتعرف على جذور وامتدادات أمثال تلك النظريات ليس في علم السياسة – وهو مدار بحثنا في هذا المجال – بوصفه الحقل المعرفي الخاص بتلك النظريات بل وفي العلوم الاجتماعية وفي فلسفة العلم أيضا[5]. مثل هذه الاعتبارات، وربما لأخرى غيرها، كانت وراء الاتجاه الذي سوف يصادفه الباحث في دراسته للأصول الفكرية أو المعرفية للنظريات السياسية حيث يدرجها في ثلاث تيارات منهجية أو مدارس فكرية؛ تيار تقليدي (معياري)، وتيار وضعي منطقي، وتيار ثالث يوصف بكونه تاريخاني أو نسبي، يؤكد على نسبية الحقائق والقيم، ولكل منها أدواته المفاهيمية ومداخله الفكرية، التيار التقليدي واعتمد مداخل معينة، من أمثال النخبة والمدخل المؤسسي والمدخل الكوربوريتاري، في الوقت الذي استطاع فيه التيار الوضعي، المعبر عنه بالسلوكية، تطوير عدد آخر من المداخل أبرزها المدخل النظامي والوظيفي ومدخل الثقافة السياسية والتحديث والتنمية السياسية والسياسة العامة، أما التيار الثالث والأحدث عهدا فقد اعتمد في مداخله النظرية على ما للتكوينات الاجتماعية من تأثير على الظاهرة السياسية فجاء اعتماده منصبا على التحليل الطبقي ومدخل التبعية، وهي كلها مما يصلح من أجل الاستعانة بها في تفسير الظواهر السياسية بل والتنبؤ إلى حد ما في بعضها وخصوصا ذات المدى الجزئي أو المحدود[6]. فأي من هذه التيارات ستكتسب مصداقية لدى الباحثين يا ترى في سعيهم من أجل التوصل إلى فهم وتفسير الظواهر السياسية ؟ هل يتم ذلك عن طريق الأخذ بالقيم بوصفها كيانات ومفاهيم موضوعية تمارس تأثيرها من عل، على الإنسان والمجتمع فيسارع إلى إدماجها في دساتيره ومؤسساته ويجعل منها محددات لنظم مجتمعه على سبيل المثال، أم يلجأ إلى التجريبية فيخضع كل سلوكيات الإنسان في الحقل السياسي إلى الملاحظة والاختبار فيجمع المعلومات والبيانات عن كل صغيرة وكبيرة عن تصرفات الناس سواء أكانوا أفرادا أم جماعات، في حياتهم اليومية كأفراد أم أثناء عملهم في مؤسسات سياسية، أو ربما التمرد على مثل هذه الأطر والأساليب والمناهج التي تقيد الباحث وتفرض عليه من ثم معاملة الناس بوصفهم آلات أو" روبوتات" إذا صح مثل هذا الوصف، ترد بفعل نمطي على المؤثرات التي يتعرضون لها حتى يمكن توقع ومن ثم التنبؤ بردود أفعالهم في كل مرة يتعرض له هؤلاء لمواقف من ذلك النوع[7].

وعلى كل فلنحاول التعرف عليها عن كثب لنفهم ماهية كل من هذه التيارات ولنعقد شكلا من أشكال الحوار بين هذه التيارات من خلال تبيان مواقف واتجاهات كل طرف حيال الأطراف الأخرى وكذلك ما يمكن توجيهه من نقد وردود كل منها على الأخرى في هذا الإطار، علنا نجد في مثل هذه المقابلات ما يلقي الضوء على تساؤلاتنا، ولنبدأ بالتيار التقليدي.

1. التيار التقليدي(المعياري):

للنظرية المعيارية تاريخ طويل يمكن إرجاعه إلى مفكري وفلاسفة اليونان القديمة، كما كان للشرق إسهامه الواضح في هذا المجال حيث اعتبرت الكونفوشيوسية في الصين والفلسفات الهندية القديمة من بين مصادرها المهمة ولكن ربما ليست الوحيدة على أية حال[8].

وبكلمات "Berlin" تتصف النظرية السياسية المعيارية، بكونها تشتمل على اكتشاف وتطبيق المفاهيم الأخلاقية في مجال العلاقات السياسية ولهذا غالبا ما تم النظر إليها بوصفها فلسفة أخلاقية. إنها بمعنى ما ذلك النوع من التنظير السياسي الذي يتميز بكونه توجيهي أو إرشادي أو موصى به، وبمعنى آخر كل ما يتعلق بما يجب أن يكون بوصفه متعارض مع ما هو كائن في الحياة السياسية. وربما لا يجد الفكر السياسي المعياري تعبيره في التفكير الأخلاقي المجرد فحسب وإنما يتعداه إلى وضع مجمل المؤسسات السياسية موضع التساؤل، ثم السعي من أجل بناء قواعد وتوجيهات أخلاقية، مستهدفة من وراء ذلك التحري عن المتضمنات الأخلاقية من أجل فرضها على الممارسة السياسية الواقعية[9].

والنظرية السياسية المعيارية، بعد كل ذلك، هي طريقة في المعالجة تتناول بالدرس والتحليل كل ما يتعلق بالمؤسسات الاجتماعية وخصوصا تلك المرتبطة بممارسة السلطة العامة إضافة إلى علاقة الأفراد والجماعات بتلك المؤسسات. فهي تبرر وتعقلن التبريرات المقدمة سواء للسياسات القائمة منها أم المفترضة بمعنى البدائل الممكنة لتلك السياسات والممارسات الحالية.

ويعتمد أصحاب هذه النظريات على جملة من القضايا وعلى أساسها يختلفون في توجهاتهم المختلفة وفهمهم للمسائل المطروحة، وتتمثل هذه في الوزن النسبي الذي يضعونه على المنطق المجرد والدلالة العلمية- الاجتماعية والتاريخية social-scientific and historical evidence وأخيرا الحدس intuition.

ومنذ سبعينيات القرن التاسع عشر، وأصحاب هذه النظريات يركزون على عدد من القضايا تمحورت أولاها حول وجود وأغراض تلك المؤسسات العامة وعلى رأسها الدولة. فهل يوجد للدولة من أسس يمكن اعتبارها أرضيات أخلاقية؟ وإذا كان الجواب بالموافقة فمن أي الأنواع تلك؟ ومتى سنكون ملزمين أو سنشعر بأننا ملزمون أخلاقيا بطاعة الدولة وما تصدره من قوانين؟ ومن باب أولى متى يمكن تبرير التمرد أو العصيان المدني؟

أما المحور الثاني فقد تناول قضايا العدالة التوزيعية ومتضمناتها المتعلقة بالحرية والمساواة. فما هي يا ترى الأهمية النسبية للأخلاق في إطار الحرية والتحرر والمساواة؟ هل هناك مثلا أسس أخلاقية للسياسات العامة المصممة من أجل تحقيق مفهوم ما للمساواة والعدالة الاجتماعية؟ وهل أن مثل هذه السياسات تقوم على احترام، أو أنها سوف تحترم، الاستقلال الذاتي للأفراد وحرياتهم وتفسح المجال أمام تطوير أشكال من التعددية في المجتمع والدولة؟

وحول هذه وغيرها من الأسئلة تطورت هذه النظريات ولتأخذ من ثم مناحي أخرى أشد عمقا بحيث بدأت بتناول الأسس الفلسفية ذاتها التي بنيت عليها هذه النظريات، هذا إذا لم نقل بان هذه النظريات ذاتها كانت تتعرض إلى هجمات من قبل أصحاب النظرية أنفسهم، ناهيك عن هجمات الآخرين من أتباع المدارس الأخرى كالوضعيين والسلوكيين وغيرهم.

فكثيرا ما تسائل هؤلاء عن ماهية الأسس الموضوعية للتوجهات الأخلاقية والتي يمكن إدراكها بشكل عقلاني؟ وهل أن الأخلاقية شيء مصطنع artifact بمعنى أنها نتاج العقود والاتفاقات أم أنها نتاج التقاليد الاجتماعية الخاصة بمجتمع من المجتمعات؟ وفوق هذا وذاك ما هي أهمية كل من هذه الأسئلة والأجوبة التي ترد عليها بالنسبة للنظرية السياسية[10] ؟

لقد كانت تلك الفترة إذن تحفل بالعديد من التطورات وكان من نتائجها أن تحول الجدل حول الأسس الفلسفية لهذه النظريات إلى آراء ووجهات نظر أخذت في حفر طرق وأخاديد لها على صفحات الأفكار والمقولات الرئيسية لهذه النظريات، وكان من أبرز تلك الاتجاهات النفعية. فلنلقي بعض من الضوء على ما ذهبت إليه النفعية.

النفعية:

وهي من جملة الفلسفات السياسية الأخلاقية ظهرت في القرن التاسع عشر وسيطرت على مجمل الفكر السياسي كما لونت الكثير من السياسات الداخلية في إنكلترا وطبعتها بطابعها الخاص لما يقرب من نصف قرن من الزمان. وقد ارتبطت هذه باسم رائدها الأول المصلح الراديكالي جيرمي بنثام ومن قبله ديفيد هيوم.

وكما هو حال الكثيرين ممن جاءوا بعده من أصحاب هذا الاتجاه، كان بنثام مشككا بمبادئ العمل السياسي المؤسس على التخمين والتصورات المجردة البعيدة عن الواقع، والتي كانت تدور حول الحقوق والحريات الطبيعية، وخصوصا من بين القائلين بالعقد الاجتماعي، داعيا بدلا من ذلك إلى البحث في الحقائق الأساسية للطبيعة البشرية والتي يمكن اكتشافها بالملاحظة التجريبية، بل وربما توفر أسبابا يمكن في ضوئها تفسير السلوك الإنساني، عاملة في الوقت نفسه على تقديم وسائل يمكن لصانع القرار السياسي من خلالها أن يسيطر على السلوك، آنف الذكر، ومخضعة اياه لتوجيهه[11]. ليخلص بالتالي إلى

أن الناس مدفوعون بالرغبة في تحقيق السعادة وتجنب الألم، كما أن القرارات السياسية المنسجمة أخلاقيا هي تلك التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الناس[12].

ولأن الشيء الذي يعتد به في ملكوت العلم لا يمكن أن تكون سوى لتلك الأشياء التي تقبل القياس أو الوزن أو التعداد[13]، فقد لجأ بنثام إلى القول بأن السعادة لا يمكن أن تشذ عن هذه القاعدة فهي أيضا يمكن قياسها بصيغة المنفعة؛ تلك الخاصية التي تشتمل عليها الأشياء والتي تميل بواسطتها – تلك الأشياء – إلى إنتاج الفائدة أو المنفعة أو الخير أو السعادة. وسيتأسس على ذلك ضرورة أن يكون الهدف الذي يسعى إليه صناع السياسة هو مضاعفة المنفعة الإجمالية لأكبر عدد من الناس. إلا أن ما يمكن قوله هنا هو أن بنثام لم يسع إلى فرض ما يمكن عمله من أجل مضاعفة السعادة، بل ترك أمر ذلك إلى أفراد المجتمع. فكل فرد عليه أن يحدد ما هو خيره الخاص ويجب أن يدخل في عملية صنع السياسات والقرارات الاجتماعية المصالح المحددة ذاتيا دونما تدخل وبشكل متساو على أن يؤخذ ذلك في الحساب الكلي للمنفعة[14].

إلا أن مثل هذا القول لم يمر هكذا دونما نقد. ففكرة أن السعادة والألم يمكن قياسها أو أن بالامكان تقدير قيمتها كميا وأن حاجات الأفراد على اختلاف مذاهبهم ومنازعهم تلك التي لا يمكن قياسها في الأصل يمكن مقارنتها بمعزل عن الأشخاص الذين يحملونها، كانت قد اعتبرت أمرا لا يمكن الوثوق به. لقد مثل هذا القول مبعث تشكيك العديد من المفكرين كما تعرضت إلى العديد من الانتقادات وخصوصا تلك المتضمنات التي حملتها هذه النظرية عن مبدأ المنفعة الاجتماعية تجاه حقوق الأفراد وخصوصا تلك الجماعات التي تشكل الأقلية في المجتمعات، فكيف يمكن تصور مثل هذه الحقوق بمعايير إجمالية ثم كيف يمكن الاتفاق على رفض التحديدات الموضوعة على العمل الاجتماعي من قبل نظريات كهذه عن الحقوق. ولربما إن في اعتماد النفعية على تفضيلات الأفراد التي جرى التعبير عنها من قبلهم مما يثير القلق وخصوصا عندما تكون تلك التفضيلات متعارضة مع حقوق جماعات معينة عرقية على سبيل المثال.

كما يمكن القول من ناحية أخرى، أن ما تحاول النفعية رسمه من توجهات، انطلاقا من سعيها الخاص بتحقيق السعادة الأعظم لأكبر عدد من الناس – برغم عدم التصريح بذلك انسجاما مع مبدأها القاضي بعدم التدخل في خيارات الأفراد – في سبيله إلى تبرير التوجهات الساعية إلى إجازة سياسات الهندسة الاجتماعية وربما الحكم التكنوقراطي أو الرفاهية المطلوبة من قبل الأغلبية، في الوقت الذي قد يؤدي فيه نموذجها الخاص بزيادة منفعة الفرد إلى إجازة أو الدفاع عن السوق الحر مع نظرية الخيار الحر العام بوصفهما متضمنات مهمة في أيديولوجية اليمين الجديد والوريثة الطبيعية له على حد تعبير Glaser[15]. وما يخشاه أعضاء من النخب المثقفة

والدينية كون سعي هذه النظرية إلى المساواة بين كل الرغبات من شأنه الحط من شأن الأشياء السامية في الحياة كالفن الجيد والحقائق المقررة إلهيا وبشكل خاص تلك التي تضمنتها الكتب السماوية.

هذا النوع من النفعية الكلاسيكية أو الفجة كما يحلو للبعض ومنهم " مل" وصفها به، كان قد أخلى المكان لاتجاه آخر يسمح لأنواع معينة من التجارب الفكرية أو الجمالية أن تأخذ مكانها السامي مقارنة بأخرى قد تكون مرغوب بها، بشكل متساو مع تلك الأولى، وكان على رأس هذا التوجه جون ستيوارت مل، الذي حاول بلورة وجهة نظر نفعية تحاول المحافظة على مصالح أساسية وحيوية لكل الأفراد بوصفها مسألة حق، وسوف تسهم الحقوق بنفسها بالمنفعة العامة من خلال العمل على جعل أساس وجودنا ذاته آمنا. ولكن هل يمكن اعتبار هذه الحقوق بوصفها أشياء لا يمكن خرقها وخصوصا حين اصطدامها بالضرورات التي تتميز بمنفعتها ؟ وهو ما لم يجب عليه. إلا أن الحقوق سوف تكون عرضة للتصادم مع بعضها، وهو أمر كثير الحدوث، وعند ذاك فلن يكون سوى لحسابات المنفعة النسبية أن تؤشر أي من هذه الحقوق، يجب تقديمه على غيره. وستحاكم كل ممارسة نفعية بشكل منفصل عن نتائجه وخصوصا تلك التي ستعمل على تحقيق كم أكبر من السعادة، حيث سيتم حماية والمحافظة على كل نظم القواعد التي تضع الحدود على الأفعال في المجتمع وذلك بسبب المنافع أو الفوائد التي قد تجلبها هذه القواعد للمجتمع ككل[16].

2. تيار الوضعية المنطقية أو الوضعية الجديدة (Neopositivism)[17]:

أما أصحاب الوضعية المنطقية فيمكن تلخيص وجهة نظرهم في هذا الصدد بالمقولة التي تذهب إلى أن الفروض propositions التي تشير إلى الأشياء أو المواضيع objects الخارجية، يمكن أن تمثل الحقيقة لوحدها فقط. هذا إذا وضعنا جانبا كل من الأسماء بوصفها(عناصر) أو وحدات أساسية – وهذه من شأنها أن تعطي اللغة القوة اللازمة لها – وذلك بقدر ما تشير، وبشكل مباشر، إلى العالم الخارجي (خارج اللغة)، وثانيا، الفروض أو القضايا التي تتعلق بالحشو أو تكرار المعاني tautological والفروض المتناقضة والتي تتميز بكونها كاذبة أو خاطئة دائما بالتعريف. وإذا كان مثل هذا القول يصدق على اللغة وفي الوقت نفسه لم يتم تحديد طبيعة المواضيع أو الأشياء التي تشير إليها القضايا أو الفروض الحقيقية، فهناك من أتباع المدرسة من يصر على أن تكون هذه المواضيع أو الأشياء مواضيع مادية أو تجارب حسية مباشرة . ومرة أخرى هذا يعني أن النظرية المعيارية واقعة في مشكلة عويصة ولا شك، ذلك أن عناصرها الأساسية، هي من فئة الكلمات، ذلك يعني أنها مجرد كلمات، من مثل الحرية والعدالة، وهي لهذا السبب لا تشير إلى مواضيع أو أشياء من نوع مادي أو مجربة حسيا.

والواقع أن هذا الاتجاه في التحليل لا يقف عند حد نقد المعيارية وتطبيقاتها في السياسة بل هو يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك حين يصف الأخلاق وعلم الجمال والدين والميتافيزيقيا والفلسفة بكونها هراء ما لم يتم تضمين هذه الفروع المعرفية لغة علمية تعنى بالحقائق أو باللغة الوصفية الخاصة بالعلوم الطبيعية. وعلى هذا الأساس يقترح أصحاب هذا الاتجاه أن هناك مدرستين فقط في العلوم السياسية ترقى أو تستحق وصفها بالعلمية ولديها بالتالي القدرة على قول الحقائق الموضوعية فيما يتعلق بالعالم والمعيارية ليست بالتأكيد من ضمنهما، وهما؛ علم السياسة السلوكي والتحليل اللغوي(اللساني) للمفاهيم السياسية. هاتان المدرستان كما يذهب هؤلاء في نقدهم، كانتا قد نجحتا في التأكيد على فصل الفروض(أو القضايا الصحيحة) بشكل حقيقي أو منطقي عن القيم التي هي في عرفهم صادرة عن العواطف والمشاعر والمواقف(الاتجاهات). وكانت المعيارية بالنسبة لهم تدور حول قيم ذاتية ولا يمكنها بالتالي أن تسمو أبدا إلى مكانة فرع علمي أو فكري صلب. وتمثل النظريات السلوكية الاتجاه الأبرز في هذا التيار حتى لقد غلبت تسمية السلوكية على أصحاب هذا الاتجاه[18]، وفيما يلي محاولة من أجل استعراض بعض جوانب السلوكية.

السلوكية:

يركز المدخل السلوكي في التحليل الاجتماعي والسياسي على سؤال وحيد وبسيط؛ لماذا يتصرف الناس بالشكل الذي يتصرفون به ؟ وما يميز السلوكيين عن العلماء في الحقول الاجتماعية الأخرى هو تأكيدهم على؛ أولا، أن السلوك الملاحظ، وسواء أكان على المستوى الفردي أم على صعيد الجماعة الاجتماعية، يجب أن يكون بؤرة التحليل و ثانيا، أن أي شرح أو توضيح لذلك السلوك يجب أن يكون موضوعا(أو عرضة) للاختبار التجريبي.

عمل المتخصصون في الحقل السلوكي على التحري عن مشاكل واسعة وجوهرية. حيث عمد هؤلاء إلى تحليل الأسباب التي تقع ضمن الشكل الرئيسي للمشاركة السياسية الجماهيرية في الأقطار الديموقراطية: أي التصويت، وكذلك أصول وجذور المشاركة في أشكال أخرى غير تقليدية من النشاطات السياسية كالتظاهرات والاضرابات وحتى أعمال الشغب والانتفاض riot. وعلى مستوى النخبة قام السلوكيون بتحليل سلوك الزعامة، عامدين إلى وضع تأكيد خاص على الارتباطات (أو العلاقة) بين الطريقة التي يرى بها الزعماء أو القادة، العالم بمعنى مواقفهم واتجاهاتهم وقيمهم والأفعال الخاصة التي يتخذونها في هذا المجال. وفيما يتعلق بالجماعات الاجتماعية لجأ السلوكيين إلى اختبار أفعال جماعات المصالح والأحزاب السياسية. أما على الصعيد الدولي فقد ركز هؤلاء جهودهم على نشاطات وأفعال الدول القومية بالإضافة إلى سلوك اللاعبين من غير الدول أنفة الذكر كالشركات متعددة الجنسية وجماعات

الإرهاب الدولي والتنظيمات فوق . قومية مثل الوحدة الأوربية. وفي كل من تلك الأمثلة في سياقاتها المختلفة كانت الأسئلة المركزية التي سعى السلوكيين إلى إيجاد جواب عليها على درجة من البساطة؛ ترى ما الذي يفعله اللاعبون قيد البحث حقيقة ؟ وكيف نستطيع أن نفسر لماذا هم فعلوا ما فعلوه ؟[19].

وعلى الرغم من أن هذه ليست هي الأسئلة الوحيدة التي يمكن التساؤل عنها سواء أكان موضوعها الفرد أم اللاعبين الاجتماعيين الآخرين، إلا أنهم مع ذلك يعتقدون بأنها الأسئلة الأكثر أهمية.

تعود جذور الحركة السلوكية التي أخذت مكانتها المهمة في العلوم الاجتماعية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين و بشكل خاص، جذورها الفلسفية إلى كتابات أوغست كونت في القرن التاسع عشر، بل وربما أبعد من ذلك حيث يتم ربطها بحركة الحداثة التي قادها نيوتن ولوك وباسكال وديكارت[20]، ولتتطور على يدي تيار الوضعية المنطقية في حلقة فيينا في العشرينات من القرن الماضي. وهذه الآثار يمكن تلمسها في تأكيد الوضعية وسارت على هداها السلوكية في تأكيدها على أن العبارات التحليلية التي تدور حول العالم الطبيعي أو الاجتماعي تقع في واحدة من هذه الأنواع؛ الأولى، وتتمثل في أن هذه العبارات أو الجمل يمكن أن تكون حشوا مفيدا useful tautology حيث يمكن أن تكون على شكل عبارات تعريفية definitional. فعلى سبيل المثال نحن قد نعرف معيشة العائلات على أقل من ثلث متوسط الأجور الأسبوعي بوصفها " معيشة تحت مستوى خط الفقر ". ثانيا، عبارات يمكن إن تكون تجريبية، ذلك يعني القول بأنه يمكن اختبارها وذلك بإخضاعها للملاحظة لكي نرى ما إذا كانت حقيقة أم كاذبة. ثالثا، عبارات لا تقع ضمن أي من هذه الأصناف، وهذه تكون خلوا من أي معنى تحليلي. وباختصار فان التحليل الذي يتميز بكونه ذو معنى لدى الوضعيين، هو ذلك الذي ينطلق على أساس من عبارات حشو مفيد وعبارات تجريبية فقط. أما ما وراء الطبيعة (الميتافيزيقا) واللاهوت وعلم الجمال وحتى الأخلاق فإنها لا تقدم سوى تعتيم ليس فيه ما يشي بمعنى لعملية التحري. ومن هنا فقد قيل بأن نظرة الاتجاه السلوكي لطبيعة النظرة التجريبية والتفسير كان قد تأثر وبشدة بالتقليد الوضعي[21]. وعلى الرغم من أن هناك العديد من التعريفات لهذين المصطلحين النقديين، فمن المحتمل أن يقبل السلوكيين بما يلي؛ أولا، النظرية التجريبية هي مجموعة من العبارات التجريدية المترابطة داخليا interconnected، متكونة من افتراضات assumptions وتعريفات definitions، وفرضيات قابلة للاختبار تجريبيا ، والتي تفيد معنى الوصف وتفسير حدوث ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر. ثانيا، الشرح explanation وهو تعليل سببي causal لحدوث ظاهرة ما أو مجموعة من الظواهر. ويقصد

بالشرح في هذا المجال؛ تعيين الحد الأدنى من مجموعة من الشروط المسبقة غير الحشوية والضرورية والكافية في نفس الوقت من أجل حدوث هذه الظاهرة أو الظواهر[22].

وتكتسب هذه التعريفات المعطاة للنظرية والشرح المرافق لها أهميتهما الخاصة كونهما يقعان في صلب العملية المتعلقة بتقييم النظرية. فبالنسبة للوضعيين، كان السؤال الحرج الذي يجب توجيهه دائما للنظرية التفسيرية[23]؛ هو كيف يتأتى لنا معرفة أن هذه النظرية ربما تكون غير صحيحة ؟ ويأتي تأكيد السلوكيين على هذه النقطة بالذات كي يظهر مقدار الدين الفكري الذي يحمله هؤلاء للوضعيين. فبالنسبة لهؤلاء الأخيرين وللسلوكيين معا، هناك ثلاثة طرق يمكن من خلالها تقييم النظريات التفسيرية؛ أن تكون النظرية الجيدة متساوقة (منسجمة) داخليا consistent، إذ يجب عدم عمل عبارات بحيث يكون وجود أو غياب مجموعة معينة من الشروط المسبقة antecedent مما يؤدي أو يسبب حدوث الظاهرة التي تدعي تفسيرها. والنظرية الجيدة، من ناحية ثانية، المنسوبة إلى مجموعة معينة من الظواهر، يجب أن تكون متساوقة، قدر الامكان، مع نظريات أخرى تسعى من أجل تفسير ظواهر متصلة أو قريبة منها. وأخيرا يجب أن تكون النظريات التفسيرية قادرة بشكل حاسم وأصيل على توليد تنبؤات تجريبية بالامكان اختبارها عن طريق الملاحظة. والطريق الوحيد من أجل التمييز بين النظريات المتنافسة والتي قد تظهر بوصفها قابلة للتصديق بشكل متكافئ أو متساو في الجوانب الأخرى هو عن طريق الاختبار التجريبي.

مثل هذا التأكيد على الملاحظة والاختبار التجريبيين، هو الذي سيؤدي إلى إنتاج المميزات الخاصة بالمدخل السلوكي لعملية البحث والتحري الاجتماعي، وأول هذه المميزات الالتزام السلوكي بالاستخدام المنهجي أو النظامي systematic لكل الأدلة والبراهين التجريبية الملائمة ووثيقة الصلة وليس مجموعة محدودة من الأمثلة المساعدة البارزة. هذا النوع من الالتزام يعني ببساطة أنه عندما يتم التحري عن عبارة نظرية خاصة فان على الباحث أن لا يتحدد أو يحدد نفسه بالنظر إلى تلك الحالات التي تم ملاحظتها سابقا فقط، والتي من شأنها أن تقدم دعما قصصيا (روائيا) anecdotal للادعاءات النظرية آنفة الذكر[24]. وعلى الباحث عوضا عن ذلك إمعان النظر في كل الحالات أو على الأقل النموذج الممثل لهؤلاء والتي تشتمل عليها العبارة النظرية قيد التقييم. وهذا بالضبط السبب الكامن وراء تبرير واستخدام السلوكيين للتكنيكات الإحصائية.

الميزة الثانية للتحليل السلوكي، ويتمثل ببساطة في أن النظريات العلمية و/ أو التفسيرية يجب أن تكون قابلة من حيث المبدأ للدحض (أو التكذيب) falsified. على أن يؤخذ بنظر الاعتبار في هذا المجال أن الإشارة كانت قد تمت إلى النظريات العلمية بشكل عام وليس إلى النظريات التجريبية أو

التفسيرية على وجه الخصوص. من هنا غالبا ما أكد السلوكيين على فكرتين نجدهما متلازمتين لديهم دوما وهي أن على النظريات السعي من أجل تفسير شيء ما، وأن تكون هذه النظريات قابلة من ناحية المبدأ للتفنيد أو الدحض عن طريق إخضاعها إلى عملية اختبار في ضوء عالم الملاحظة. ذلك أن النظريات غير القابلة للتفنيد أو التكذيب ليست نظريات حقيقية في عرف السلوكيين على الإطلاق. إنها لا تزيد، هكذا يقولون، عن كونها خيالات أو أوهام متقنة أو محكمة بدرجات متفاوتة من التعقيد، والباحثون والمتخصصون أحرار، من بعد ذلك، في اختيار أمر تصديقها من عدمه. يترتب على مثل هذا القول قضية أخرى كان قد أكد عليها السلوكيين في هذا الصدد، وهي أن سعينا، في مجرى عملية تقييم النظرية، بتقييم تماسكها الداخلي ذاته وكذلك طبيعة الإبهام والتشوش القائم على أرضية الواقع بوصفه جزءا من الهدف الذي تعمل على تحقيقه النظرية قيد البحث، يجب أن لا ينسينا إخضاع الفروض النظرية التي تقوم عليها أمثال هذه النظرية إلى الاختبار التجريبي كذلك[25].

يمكن تلخيص النقد الموجه لهذا الاتجاه في أن هناك طيفا واسعا من العبارات التي اعتبرت من قبل أتباع هذا الاتجاه بوصفها عديمة المعنى ، إلا أن من المتفق عليه لدى الكثيرين أن هذه الأخيرة كانت قد اشتملت على العديد من الأفكار والاتجاهات التي بامكانها متى ما استخدمت أن تضيف إلى فهمنا للسلوك الاجتماعي وللظروف الإنسانية عناصر فكرية مهمة. فعلى سبيل المثال لا يعتد لدى أصحاب هذا الاتجاه بالمعيارية ونظرياتها بمعنى البحث فيما يجب أن يكون بسبب أن الخطاب المعياري لم تتحدد بالعبارات التعريفية والتجريبية، في نفس الوقت سوف لن يكون هناك دور للحجج الأخلاقية والقيمية ولنفس السبب. كما ولن يكون هناك دور لذلك النوع من التحليل ألتأويلي (الكشفي) hermeneutic الذي يسعى إلى فهم السلوك الاجتماعي من خلال الاستبطان العميق من أجل فهم طبيعة الإدراكات البشرية وعمليات الفكر والدوافع. فإذا ما سعت الوضعية إلى استثناء أشكال التأمل هذه فسيكون هناك خطأ ولا شك.

إلا أنه وعلى الرغم من محاولة بعض السلوكيين التنصل من هذه الانتقادات بالاعتراف بأن هناك أشكال مفيدة من المعرفة يمكن الحصول عليها بواسطة المفكرين العاملين في حقول فكرية أخرى، والمقصود هنا ما تعلق بالأخلاق والنظريات القيمية والمعيارية، إلا أن هناك آخرين وخصوصا من بين السلوكيين المحدثين من أصر على إخضاع كل الادعاءات النظرية الخاصة بمثل هذه الحقول الفكرية والمعرفية إلى الاختبار التجريبي. لقد نظر هؤلاء بتشكك إلى جهود أولئك العاملين في المجالات المعرفية والفكرية غير التجريبية بوصفهم إياهم بأنهم غير قادرين وبشكل مطلق على تقديم إجابات مقنعة وخصوصا على ما اعتقدوه بأنه السؤال الحاسم في هذا الصدد والمتمثل بالتساؤل عن كيف يتأتى للإنسان أن

يفهم أو أن يعرف إذا ما كان مثل هذا الشخص مخطئا[26].

وخلال الفترة الممتدة من خمسينيات القرن الماضي وصولا إلى السبعينيات، اعتقد السلوكيين كما لو أن التعميمات العلمية الشبيهة بالقوانين law-like يمكن أن تشاد من خلال تحديد الاطراد الإحصائي المتوضح في كميات كبيرة من البيانات التجريبية. هذا التأكيد على البيانات والتقليل المصاحب له من شأن البرهنة النظرية الاستنتاجية كانت قد أنتجت بدورها اتجاهين غير مرغوب بهما في البحث السلوكي، أولهما، الميل إلى تأكيد ما يمكن قياسه بسهولة، وليس على ما هو مهم من الناحية النظرية. هذا النوع من النقد يمكن مقارنته بالوصف الذي يذهب إلى أن ما هو عادي أو مبتذل بالنسبة لشخص يمكن أن يكون ذو أهمية عميقة لشخص آخر. ومع ذلك فان الميل نحو التقليل من شأن الأهمية الكامنة للظواهر التي يصب قياسها بسبب ارتباطها بالاعتبارات النفسية أو الداخلية للإنسان كانت دائما موضع اهتمام لكل من ناقدي والمدافعين عن البحث السلوكي. وكان ذلك يصدق بشكل خاص على السلوك الانتخابي. فمنذ الإندفاعة الكبرى التي شهدتها السلوكية مطلع الخمسينات كانت التركيز قد انصب في تلك الدراسات المهتمة بالتصويت، بشكل خاص على كل من سير الحياة الاجتماعية للناخبين وانحيازاتهم ومواقفهم الأيديولوجية وتفضيلاتهم السياسية الاقتصادية، وهو ما أدى إلى اللجوء إلى نماذج يغلب عليها التعقيد بغية إظهار الأهمية النسبية والاطراد ألسببي لجوانب مختلفة من هذه الظواهر في تحديد اتجاهات وتقرير التصويت[27].

إلا إن ما لم يتم الانتباه إليه هو عدم إعطاء اهتمام كاف للتناقضات الكامنة في ادراكات الناخب السياسية والتي غالبا ما تحدث في الواقع. وهو على أية حال جانب ضعف مهم كان قد عانى منه هذا الاتجاه ـ هذا بالإضافة إلى أن التفضيلات السياسية لمثل هؤلاء الناخبين غالبا ما تختلف باختلاف السياق الاجتماعي الذي يعبرون عن مثل تلك التفضيلات فيه. يضاف إليه أن هناك مناطق معينة لا يجرؤ البحث السلوكي على الدخول فيها وخصوصا الطريقة التي تتشكل فيها التفضيلات السياسية لدى الناخبين أو المصوتين. فقضايا من أمثال الكيفية التي ينظر بها الشخص لنفسه، وأنواع الطموح والتطلعات وربما التصورات المستقبلية لحياته، وهل هو قادر على أن يحياها أو يجب عليه أن يحياها، والكيفية التي يربط بها تصوراته عن القيم بالمواقف الأخلاقية للأحزاب السياسية العاملة في بلده، كل هذه أسئلة لابد من أخذها في نظر الاعتبار إذا ما أريد لبحث حقيقي أن يتحقق.

وعلى فرض صعوبة قياس تلك الاستجابات وبشكل منهجي وهو ما سيجعل من أمر إدخالها في عملية البحث السلوكي مستحيلا أو يكاد. وبالنتيجة فغالبا ما يتم إقصائها من هذا النوع من البحث.

الجانب الثاني غير المرغوب به في التحليل السلوكي و الذي يظهر من التركيز التجريبي المعلن على الظواهر الملاحظة بشكل آني – مثل التصويت – وليس على القوى البنيوية الأكثر تأثيرا وربما الأكثر عمقا، تلك التي تعمل على تشجيع الاستقرار والتغير في النظم الاجتماعية والسياسية. وواحد من المفاهيم الواضحة التي كانت قد أهملتها البحوث السلوكية في هذا السياق كان قد تمثل بالمصالح. إن فكرة المصالح كانت قد أدت أدوارا مهمة في نظريات واسعة التنوع ابتداء من ماركس وماكس فيبر وباريتو على الصعيد الداخلي والى هانز مورغنثاو وكار في حقل العلاقات الدولية. و من اللافت للنظر أن هؤلاء اللاعبون الاجتماعيون في كل من هذه السياقات وسواء أكانوا أفرادا أم جماعات من الأفراد أم دولة– أمة يبدو أنهم يسعون في تصرفاتهم إلى إتباع استراتيجيات كانت تستهدف في المقام الأول الدفاع عن وزيادة مصالحهم. ومع ذلك فقد لاحظ العلماء العاملون في الحقل السلوكي وبشكل متكرر أنه سيكون من الصعوبة بمكان متابعة مصالح الأفراد أو الجماعات أو الدول بشكل مباشر. وبالنتيجة فقد سعى البحث السلوكي إلى الابتعاد عن التحليل النظري والتجريبي للمصالح مفضلا تركها وبشكل مطلق لأولئك الباحثين العاملين في الحقول غير التجريبية الأخرى. وهناك ملاحظة أخرى جديرة بأن تؤخذ بالاعتبار، وتتمثل بالنقد الذي غالبا ما يوجه للسلوكية لفشلها في استيعاب تلك الصورة الكبيرة للتحول الاجتماعي والسياسي. ذلك يعني القول أن التركيز على الوصف وتفسير سلوك الفرد والجماعة بإخضاع ذلك إلى الملاحظة سيعمل السلوكيين على التقليل من القيمة والأهمية المعطاة للتغيرات الاجتماعية والسياسية الأكثر عمقا. فعلى سبيل المثال يميل المنظرون الذين يناقشون الطرق التي تتطور بها الدولة في ظل شروط الرأسمالية المتقدمة إلى السخرية من التحليل السلوكي لاهتمامه بالأمور السطحية وفشله من ثم في تقديم نظرية أو تفسير مقنع للتغيرات المهمة على الصعيدين الاجتماعي أو السياسي.

أما السلوكيين فقد أجابوا من جانبهم عن ذلك بالقول أن النظريات الاجتماعية ذات المدى الواسع أو البعيد والتي ربما تزعم إمكانيتها على تحليل التغير الاجتماعي المهم، فلا مناص لها من إقامة فروضها على ملاحظات تجريبية من نوع ما. فلو رغب أحد الباحثين على سبيل المثال مناقشة العبارة التي تقول أن الدولة الرأسمالية في أزمة، ترتب على ذلك قدرته على تحديد أو تعيين تلك المؤشرات التي يمكن ملاحظتها والتي تنبئ بأن هناك أزمة بالفعل. كأن يكون ذلك على شكل من أشكال التصرف أو الأفعال أو حتى بالتفكير بأشياء معينة تمكن المحلل من معرفة أن هناك أزمة موجودة بالفعل. وبالمثل إذا كان هناك ثمة شكل جديد من أشكال العلاقة الاجتماعية قيد البروز، ربما كنتيجة لشكل ما جديد أو نمط من أنماط الإنتاج الاقتصادي فعليه يجب أن يكون لهذا النوع الجديد من العلاقة بعض من المؤشرات التجريبية،

و إلا فكيف يمكن للمحلل أن يعلم أن ذلك الشكل الجديد قيد الحدوث حقيقة؟ هذا يعني وبعبارة واضحة أنهم مستعدون وبشكل كامل للاعتراف بأن نظريات اجتماعية وسياسية واسعة النطاق هو أمر مرغوب به ومن الممكن حدوثه أيضا، إلا أنهم من ناحية أخرى يصرون على أنه إذا أريد لمثل هذه النظريات أن تحضى بالتصديق فعلا فليس هناك من داع يدفع إلى صياغتها على هذا الشكل الغامض أو غير المحدد حتى تبدو بمثل هذا المستوى من التجريد العالي بشكل يجعلها ممتنعة على الاختبار التجريبي. ذلك أن الوظيفة الأساسية للنظريات الاجتماعية والسياسية في عرف المنهج السلوكي هي الوصف والتفسير لما يمكن ملاحظته من ظواهر سواء أشتمل ذلك على التوازن أم التغيير. وعلى هذا الأساس فان النظريات الوحيدة التي بامكانها إثارة اهتمام السلوكيين، من بين تلك المهتمة بالتغير الاجتماعي، هي أولا، تلك التي بامكانها تعيين المؤشرات التجريبية التي تستخدم من أجل الحكم على أن تغيرا عميقا يحدث في الحقيقة، وثانيا، تلك التي تقدم الدليل الذي بامكانه أن يظهر أن هذه المؤشرات تتغير في الاتجاه المعين لها، وعلى العكس من ذلك سوف لن ينظر إلى النظرية الاجتماعية التي تعوزها المؤشرات التجريبية على أنها مجرد توكيد كلامي لا أكثر[28].

3. التيار التاريخي(ما بعد السلوكية) Historicism[29] :

يستطيع المتابع لتطور النظرية السياسية ملاحظة مقدار التغير الذي حققته هذه النظرية على يد الوضعية المنطقية، فبعد أن كان التركيز منصبا ولقرون على تعبيرات كالخير والشر، المرغوب وغير المرغوب فيه، وهو ما كانت تأخذ به النظريات المعيارية في بحثها عن النظام الأمثل، بدأ الاتجاه منذ بداية القرن العشرين يأخذ طريقه هذه المرة نحو تبني الإجراءات العلمية التي كانت تستخدم في البحوث العلمية الطبيعية المختلفة مؤكدة على ما للملاحظة الحسية، المستندة على الحقائق والوقائع والمؤسسة من ناحية أخرى على القياسات والإحصاءات الدقيقة، من أهمية على مصداقية التعميمات والنتائج التي قد يتوصل إليها الباحثون في الحقول أنفة الذكر، عوضا عن الانغماس في الاعتقاد بصحة مبادئ أولية بديهية، كانت قد اشتقت من الوصايا الدينية أو من الطبيعة على شكل قوانين طبيعية وحتى من تأملات فلسفية صادرة عن فلاسفة عظام كأفلاطون أو أرسطو، أو ربما من التجارب التاريخية لمجتمعات ومدنيات سابقة أو حالية، وهي، على أية حال، مما لم يكن ممكنا إثبات صحتها بغية استخدامها في التوصل إلى ما يرغبون أو ما يعتقدون أنه الصواب.

ومع ذلك فقد كان السير في هذا الاتجاه له أخطاءه أيضا، ونقاط ضعف كانت تزداد خطورة كلما ازداد توكيد البحثين على إخضاع الظواهر الاجتماعية إلى مثل هذا المنهج وخصوصا في حقل العلوم السياسية. ذلك أن إتباع هذا المنهج كان يستلزم إلغاء القيم بشكل مطلق من ناحية، والانصراف عن تقرير

أولوية المبادئ والغايات التي كانت تؤدي أدوارا مهمة فيما مضى إجابة على أسئلة من مثل؛ ما هو الشكل الأحسن للحكومة.. وما هي الغايات التي تسعى إلى تحقيقها.. والوسائل التي تنوي استخدامها من أجل تحقيق تلك الغايات ؟ وبعبارة أخرى كان إتباع هذا المنهج يعني الانسحاب كليا من التعامل مع تلك التعبيرات التي تحمل محتوى تقييما والامتناع عن إجراء تفضيلات تتناول أغراض الفعل السياسي وغاياته على سبيل المثال، واعتبارها مجرد آراء فردية أو النظر إليها بوصفها تأملات فلسفية، وهي في أحسن الأحوال، لا تحمل أية دلالات علمية.

ولكن إذا تم التسليم بصحة مثل هذا الاتجاه من الناحية العلمية، فما الذي يمكن أن نصف به عمل الباحثين في حقل النظرية السياسية، هل يمكن أن نصرف وجوهنا عن مبادئ من أمثال الحريات العامة وحقوق الإنسان وواجبات الدولة تجاه الأفراد وما يمكن أن تخدمه من أغراض ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، كما يذهب إلى ذلك أصحاب الوضعية المنطقية بوصفها قضايا غير قابلة للقياس ومن ثم تقع خارج نطاق العلم التجريبي، فأي الأهداف سوف نختار؟ هل تعطى الأولوية إلى بناء جسور أم صنع قنابل نووية.. هل نلجأ، على سبيل المثال، إلى ضمان مساواة أكبر.. أم العمل على توسيع الحريات.. أم تقليصها لصالح سلطة أقوى للدولة[30] ؟ ثم ما الذي سيبقى لنا كباحثين أن نقوله، من بعد ذلك، وخصوصا في مواجهة عمليات الافتئات على مثل تلك الحقوق ؟ وهو بالضبط ما دعا رجال من أمثال "اينشتاين" إلى القول وبحق؛ انه إذا ما استطاع أحد ما أن يثبت أن القضاء على الجنس البشري أمر ضروري فسوف لن يكون بالامكان دحض وجهة النظر هذه، استنادا إلى أدلتنا العلمية التجريبية[31].

هذه وغيرها من الشكاوى التي سيقت عن قصور الوضعية المنطقية في هذه النقاط وربما لأخرى غيرها، كان سببا كافيا يدفع إلى الاقتناع بعدم جدوى النتائج التي يمكن التوصل إليها عن طريق إتباع ذلك المنهج. وفي الحقيقة فان البحث عن منهج آخر يكون أكثر التصاقا بالواقع لم يكن وليد نهايات القرن العشرين، فقد كان النشاط دائبا منذ القرن التاسع عشر وربما قبل ذلك التاريخ بوقت أطول، وفي حقل الفلسفة بالذات،لينتقل منها إلى العلوم الاجتماعية،مستهدفا العمل على تطوير أدوات بحثية تكون أكثر ملائمة من أجل تحقيق ذلك الغرض. وقد أتت على يد "كانت" هذه المرة، ليأتي دور هيجل وماركس ونيتشه من بعد ذلك.

جاء هذا الاتجاه أو كما يحلو للبعض تسميته بما بعد السلوكية[32]، وهو يحمل في طياته قدرا كبيرا من التمرد، بل ويمكن القول أنه ثورة بعبارة أخرى، على التقليد السلوكي، الذي تجمد فأصبح بمثابة أيديولوجية تعبر المدرسة اللبرالية من خلالها عن أفكارها، كما مثلت انحيازا لفلسفتها واتجاهاتها السياسية. ومع ذلك فلم يكن مثل هذا الوصف

للانحياز ليؤخذ على علاته، ذلك أن هذا الاتجاه ما كان ليدعو إلى الحياد وإنما دعا الباحثين فعلا إلى الانحياز، إلا أنه انحياز لقضايا المجتمع زمانا ومكانا، ومن ثم، تقديم الانتماء إليه والانغماس في صراعاته الآنية والمؤجلة، بدل أن يكونوا مجرد فنيين أو متفرجين في أحسن الأحوال لا يعنيهم في ما يحيط بهم من قضايا عصرهم ومحيطهم سوى مشاكل تتعلق بمدى توفر تقنيات الحصول على المعلومات والبيانات ومستوياتها ومدى ملائمة منهجيات البحث وأدواته لما يعرض من ظواهر متجنبين الخوض في محتوى تلك الظواهر وما قد تجره من نتائج وآثار على المجتمع ذاته.

انه العلم إذن، ذلك الذي سعى الاتجاه التاريخاني (ما بعد السلوكية)، إلى تحقيقه ووضعه موضع التطبيق، إلا أنه من ناحية أخرى علم غير متجرد من القيم ولا منفصل عن الواقع أو مترفع عليه[33].

وعلى هذا الأساس فقد صيغت مقولات هذا الاتجاه وهي تدور في مجملها حول النقاط التالية:

أولا، لا يتحقق الوعي بشكل آلي أو ربما عفوي مجرد بل بفعل العقل الذي تم حقنه عبر عمليات منظمة ومقصودة كالتنشئة والتثقيف وخبرات مكتسبة أخرى تعمل بمثابة مبادئ وأطر مفاهيمية وفكرية يمكن للعقل من خلالها توحيد وتصنيف المعطيات التي تصلنا من البيئة المحيطة بنا فندركها ونفهمها. ومع ذلك فان العقل في مجمل هذه العملية، أي عملية الفهم والإدراك، لا يمكن اعتباره مجرد مستقبل ومسجل سلبي للانطباعات، بل عنصر فاعل وخلاق في عملية الوعي أنفة الذكر.

والآن هل يمكن القول مع أصحاب المدرسة التاريخية، بأن تصورنا عن العالم الموضوعي يعكس حقيقة هذا العالم، طالما أن مثل هذا التصور كانت قد تمت معالجته والتأثير عليه بواسطة الأطر الفكرية والمبادئ سابقة الذكر؟

من ناحية ثانية، هل يمكن القول بأن مثل هذه المبادئ والأطر تتميز بالثبات أم أنها متحولة بفعل الزمن وتعدد الثقافات ؟ الواقع يكشف، كما يذهب إلى ذلك أصحاب هذه المدرسة، أن هذه الأطر متغيرة ومتحولة بل ومتعددة، ومن ثم لا توجد نظرة وحيدة عن البيئة المحيطة أو العالم الموضوعي. وهو ما يمكن تبينه من ملاحظة ما يقوم به الأفراد والجماعات من نشاطات في مجرى عملهم على مواجهة مطالب العيش وتحديات البقاء، متفاعلين مع البيئة المحيطة وساعين من وراء ذلك إلى إخضاعها والتكيف مع شروطها ومطالبها، وهو ما سيدفع بالجماعة لاحقا إلى إفراز رؤيتها الخاصة عن العالم المادي والمعنوي المحيط بها، ومن ثم تشكيل توجهات أفرادها نحوه، بكل ما يعنيه ذلك من مبادئ وقيم وتفضيلات خاصة تميزهم عن غيرهم من أفراد الجماعات الأخرى، التي كانت قد عانت من تأثير الظروف والشروط المكانية والزمانية لبيئاتهم المحيطة بهم، ولونت من ثم وعي أفرادها لها. وفي كل من عملية المعاناة والمعايشة لشروط تلك البيئات على اختلاف أوضاعها، فان مما لا يمكن

تبريره، على أية حال، القول بان الوعي المتكون لدى هذه أو غيرها من الجماعات يمكن أن يعد اكتشافا للطبيعة كما هي.

مثل هذا الفهم، لدى أصحاب المدرسة التاريخية، سيقودهم إلى استنتاج آخر مفاده نسبية الحقيقة، ذلك الذي يعني عدم وجود حقيقة نهائية يمكن الاعتراف بها بوصفها تقع خارج سياق التاريخ. وإذا كان ثمة من حقيقة بهذه الصفة، فهي عدم وجود حقيقة نهائية تتناول طبيعة الأشياء وخصائص الكون المادي والمعنوي المحيط بنا. وستنبني على ذلك قضية أخرى تتمثل في عدم التمكن من الفهم الموضوعي لما أراده الأفراد والجماعات، في ما عبروا عنه في حكاياهم أو خرافاتهم أو أساطيرهم أو حتى أديانهم من قيم وما ضمنوها من رموز، كانت قد اشتملت عليها ثقافاتهم وفلسفاتهم وأيديولوجياتهم . ربما سيكون بامكان الملاحظ أو الباحث أن يرى ويفهم المعنى الخارجي أو الظاهري وليس المعنى المستبطن في مثل تلك المخلوقات والكيانات الرمزية التي غالبا ما تعبر عن الحياة في تفاصيلها الدقيقة بكل ما تحمله من آلام وآمال الأفراد وصبوات الجماعات التي أبدعتها. وحتى في إطار المعنى الظاهري سوف لن يكون بامكان الملاحظ أن يرى سوى ما تمليه عليه وجهة نظره الخاصة التي تلونت بأفكاره وقيم الجماعة التي ينتمي إليها وتفضيلاتها الخاصة. فهي إذن وفق كل المعايير قيم ومفاهيم نسبية ليس بامكانها وضع تصور عن الحقيقة الموضوعية أو المطلقة، إذ التطابق بين الأفكار والأشياء هنا أمر لا يمكن تصوره في عرف التاريخيين[34].

هذا التيار كان قد أبرز عددا من المداخل النظرية أو النماذج يمكن بها تفسير الظواهر السياسية، من أبرزها التحليل الطبقي، والتبعية. و قد عدت هذه الأخيرة – أي التبعية – بوصفها إحدى النتاجات الفكرية للماركسيين الجدد كما أسهم بها عدد من المثقفين المحسوبين على اليسار أو من بين المتأثرين بالماركسية سواء من الغربيين أم ممن انحدروا من الطبقة المثقفة في العالم الثالث.

حاول أصحاب هذا الاتجاه تقديم عدد من المداخل والأطر النظرية معللين فيها التخلف الاقتصادي والسياسي لبلدان العالم الثالث. وذلك من خلال البحث عن الأسباب الكامنة وراء التخلف كي يتم الشروع لاحقا بعملية التنمية. مخالفين بذلك النهج الذي أوحت به الحلول الغربية، التي تحاول إقناع العالم الثالث بتقليد الغرب واستعارة نظمه ونسخ أساليب عمله، واللجوء بدلا من ذلك إلى وضع اليد على الدور الذي كان قد أداه ولا يزال النظام الاقتصادي الدولي في خلق واقع التخلف وإدامته، والعمل من بعد ذلك على الانفلات من قبضة نمط الإنتاج الرأسمالي والهيمنة الرأسمالية الخارجية كي يتسنى إنهاء الدور الهامشي المعطل، ذلك الذي خصص لهذه البلدان في بنية نظام الإنتاج آنف الذكر[35].

فالنجاحات التي تحققت عن طريق الغزو والتوسع منذ الانسياح الاستعماري الأول كان قد أدت فيما أدت إليه إلى مراكمة الأموال في بلدان أوربا

وخصوصا في أيدي البرجوازية التجارية. ولتأخذ طريقها من بعد ذلك إلى الحرف والمانيفاكتورات فتحولها إلى قواعد وأسس لصناعات أوسع نطاقا في مرحلة لاحقة. مؤدية إلى خلق حاجات جديدة ومطالب بزيادة ما متاح من المواد الأولية اللازمة للصناعة ومن ثم إلى أسواق من أجل تصريفها. وهنا تحول الاهتمام مرة أخرى ناحية العالم غير الأوربي، ولكن الهدف هذه المرة لم يتمثل بالمحافظة على إمدادات المواد الأولية فحصب بل وبإزاحة كل المنافسين وسواء أكانوا منافسين أوربيين أم من أهالي البلدان المستعمرة وإزالة كل العوائق التي قد تقف بوجه نفاذ السلع المنتجة أوربيا إلى أسواق تلك البلدان. وكان ذلك قد استلزم معه العمل على شن حرب خفية تارة ومعلنة تارة أخرى، استهدفت بشكل خاص تدمير الحرف والصناعات الوطنية في البلدان المستعمرة. تضررت بها العديد من الصناعات، وتجربة الهند مع الاستعمار البريطاني خير معبر عن مثل هذا الاتجاه، حيث لم تكتف السلطات الاستعمارية البريطانية بمجرد تعطيل وسائل الإنتاج وأدواته في ذلكم البلد بل تعدته إلى فرض الحصار على المعامل والحيلولة بينها وبين الحصول على المواد الخام، المنتجة محليا، ناهيك عن عمليات فرض الحضر على نقل السلع والاتجار بها وفرض الضرائب العالية وإغراق الأسواق بالمنتجات الصناعية البريطانية لتصبح الهند من جرائها بلدا مستوردا بعد أن كانت مصدرا للعديد من المنتجات التي أخذت تستوردها[36].

وبهذا الشكل حرمت الهند وبلدان أخرى غيرها من العالم الثالث من عنصر أساس في عملية التراكم الأولي لرأس المال منعها من ثم من بناء قواعد الصناعة الثقيلة وتطوير نهضتها الاقتصادية. وهي مجبرة اليوم أكثر من أي وقت مضى على العمل من اجل الخروج من دائرة التخلف الذي تجد نفسها فيه وإغلاق – أو على الأقل التضييق قدر الإمكان من – الفجوة التاريخية التي أحدثها الاستعمار، وأن تعمل خلال سنين أو عقود ما عملت عليه أوربا والغرب بعامة على بنائه خلال أربعة قرون أو قد تزيد قليلا، ولكن في ظل ندرة رؤوس الأموال اللازمة لتنمية الموارد المستنزفة أصلا بفعل الاستعمار.

هذه الأحداث التاريخية رغم بعدها لا زالت حتى اليوم تقرر من يتقدم ومن يتخلف، وهذه الأحداث هي نفسها تعود لتقرر من، من أطفال العالم يموت حال ولادته ومن منهم يبقى ليعمر 50 أو 75 سنة وعلى المرء بعد ذلك أن يراجع التاريخ كي يفهم الأسباب الكامنة وراء اكتظاظ أحياء وشوارع بومباي مثلا بالبؤساء والعاطلين والفقراء وليست أحياء لندن وباريس ونيويورك[37]. هذا يعني من جملة ما يعنيه أن النمو والتطور من ناحية والتخلف من ناحية أخرى، هما عمليتان متلازمتان ووجهان لحركة تاريخية واحدة. فلا يمكن فهم إحداهما إلا بالاستناد إلى الأخرى. فالتوسع الاستعماري في أحد الأطراف مسؤول –كما

تؤكد ذلك نظريات التبعية – عن خلق ظاهرة التخلف البنيوي في الطرف الآخر.

وفي سعي بعض دول العالم الثالث معالجة مشكلة التخلف لديها ولكن في ظل شروط التبعية أنفة الذكر، مثل البرازيل والأرجنتين والمكسيك، وهو ما أطلق عليه "كاردوسو" تسمية التنمية التابعة–المشاركة، التي تجتمع فيها فكرة التنمية مع فكرة التبعية، وكان ذلك من جملة التغيرات الحادثة في النظام الرأسمالي العالمي واستدعى الحاجة معه إلى تقسيم دولي جديد للعمل. أما العنصر الرئيسي فيه فكانت الشركات متعددة الجنسية. وعن طريق استثماراتها المتوزعة في أقطار العالم الثالث – التي أخذت بهذا الاتجاه – أصبحت هذه الشركات والمصالح التي بدأت في خلقها في تلك الأقطار بمثابة الأساس الجوهري للازدهار الداخلي وكذلك لمستويات النمو المتحقق في تلك البلدان. وكان من نتائجها الأخرى تبعية واعتمادية متزايدة للبلدان التي احتضنت عملية التنمية متعددة الجنسيات في كل نشاطاتها وقراراتها المهمة[38]. ناهيك عن النتائج الاجتماعية والسياسية الأخرى والتي لن تقل خطورة بأي حال من الأحوال عن تقييد القرارات المهمة ما تعلق منها بالمصالح المباشرة لتلك الشركات على الأقل. وذلك بقدر ما ستزدهر التفاوتات وعدم المساواة والبطالة وتزداد التبعية لمؤسسات التمويل الخارجي وسيطرة القطاع الكومبرادوري في الاقتصاد الوطني الذي لم يعد له منافس في ظل نمط التنمية التابعة–المشاركة[39].

تعرض هذا الاتجاه إلى النقد وخصوصا من قبل الماركسيين لكون تحليله لدور الرأسمالية يختلف عن ذلك الذي نادت به الماركسية. ففي الوقت الذي يلقي فيه أنصار مدخل التبعية عبء تخلف العالم الثالث على الرأسمالية يميل الماركسيون إلى النظر إلى الرأسمالية بوصفها مرحلة تقدمية من مراحل الصراع الإنساني ضد الاستغلال الطبقي، وعامل تحديث لا يمكن الاستغناء عنه، فبمدافعها وحدها سيكون بالإمكان دك أسوار التخلف الذي غلف الدول القديمة في أسيا؛ كالهند والصين[40].

ثانيا: إشكالية على صعيد بنية النظرية السياسية والمدى الذي يمكن أن تذهب إليه في تفسير الظواهر السياسية.

قبل التعرف على هذا الجانب لا بد بداية من معرفة ماهية العلم ومكانة النظرية منه. العلم كما تعرفه و تشير إليه كلمة "science" هو طريقة من بين عدة طرق للكشف واختبار صحة القضايا التي تدور حول عالم الخبرة الإنسانية، يلجأ إليها الإنسان في بحثه عن المعرفة. فهناك مثلا الطريقة المنطقية العقلية التي غالبا ما تحتكم إلى المنطق الصوري وتلجأ إلى استخدام التفكير الاستنباطي الذي يستند إلى البديهيات axioms من أجل الوصول إلى المعرفة. ثم هناك الطريقة الروحية أو السحرية التي تدعي الاعتماد على قوى خارقة أو ما ورائية يتم استدعاءها عن طريق بعض الإجراءات السرية الخاصة والقيام

بطقوس معينة أو من خلال الاستعانة بالأبراج والخرائط وغيرها بغية الحصول منها على ما يشفي رغبة الباحث من معرفة قد تشغله أو تشغل آخرين غيره.

وفيما يتعلق بالعلم أو الطريقة العلمية فهي تميل إلى اعتماد إجراءات ووضع اعتبارات معينة متعارف عليها كأساس من أجل التوصل إلى فهم القضايا التي تواجه الباحث، وهي تنصب في مجملها على تأكيد النزعة الشمولية أو العالمية ومحو الانحياز والرؤية الفردية أو الشخصية، إنها بعبارة أخرى تعبير عن "العالم كما هو في الواقع بغض النظر عن زمان ومكان الأحداث الملاحظة وبغض النظر عن خصائص الملاحظ"[41] ، ولذا فقد جاء التأكيد منصبا في العلم على الطريقة العلمية ذاتها أو الإجراءات التي يمكن من خلالها التوصل إلى صورة متفق عليها للعالم المحيط. ذلك أن من شأن إجراءات كهذه متفق عليها تتحكم في العمليات الموصلة إلى فهم الواقع ومخضعة إياها في نفس الوقت للنقد الموضوعي والمناقشة العلمية، أن تزيل الشكوك أو الاتهام الذي قد ينسب إليها أو إلى القائمين عليها بالانحياز أو الرؤية الفردية الخاصة. ويمكن اعتبار بناء النماذج وأساليب المقارنة ووضع المقاييس وعمليات الاستقراء والاستنتاج المنطقي واختيار العينات واختبارها قواعد أساسية يتم من خلالها اختبار صحة وبالتالي قبول أو رفض فروض أو خلاصات معينة قد يتوصل إليها الباحثون في مجال اختصاصاتهم[42].

وبتقدم أدوات البحث وتراكم المعرفة أمكن للمهتمين بالنظرية السياسية المجاهرة بانفصال النظرية السياسية عن الفروع التي ضمها حقل العلوم الاجتماعية كالفلسفة والاجتماع والقانون والاقتصاد وغيرها، ومن ثم تركيز الاهتمام على إحلال النظرية الوصفية السببية، وهي على كل حال وضع النظريات التجريبية، التي تميزت بها الفروع العلمية والطبيعية المختلفة، محل البحث في عالم القيم والأخلاق والاعتماد على المنهجيات المعيارية التي كانت علما فيما مضى على البحث السياسي. مثل هذا الوصف للنظرية السياسية كان مدعاة للعديد من المتخصصين للبحث في وتقسيم النظريات إلى أنواع تتناسب والمواضيع التي تعالجها من ناحية والأغراض التي تسعى إلى تحقيقها من ناحية أخرى، مؤديا إلى ظهور ثلاثة أنواع منها[43]، وذلك استنادا إلى معيارين في هذا الجانب، أول هذه المعايير هو نطاق أو عمومية الموضوع الذي تستهدف هذه أو تلك من النظريات معالجته. ويقصد بنطاق الموضوع هنا المدى الذي يبلغه الموضوع المعالج من قبل النظرية وهو يتراوح بين معطيات على شكل حقائق أو بيانات محدودة جدا وصولا إلى النوع الأكثر شمولا. أما معيار التقسيم الثاني فيشير إلى درجة التماسك أو الترابط الذي تحظى به مكونات وفروض النظرية موضوع البحث. وعلى هذا الأساس فقد تميزت عناصر المجموعة الأولى أي التعميمات الفردية باشتمالها على معطيات

محدودة جدا وهي تطبق في العادة على أنماط محدودة من السلوك في إطار زمني ومكاني بمعنى تطبيقها على أنواع محدودة نسبيا من الوقائع، لذا وبسبب من عزلتها النسبية هذه على الشبكة الكلية للتعميمات فإنها تتميز على أية حال بتماسكها المنطقي. وغالبا ما تأتي العملية البحثية في العلوم السياسية وهي مليئة بتعميمات من هذا النوع.

وربما تجد تعميمات من هذا النوع مكان لها بين مكونات نظرية أوسع، إلا أنها مع ذلك عرضة للنقد والدحض وهي مما لا يؤدي، مع ذلك، إلى نتائج مؤذية على صحة أو موثوقية مكونات النظرية الأخرى أو التعميمات الأخرى المرتبطة بها بسبب من عزلتها أو فرديتها تلك. وفي حال تحركنا باتجاه النظرية الجزئية فإننا سنواجه بمجموعة من الافتراضات أكثر شمولا من ناحية المعطيات الخاصة بالظواهر موضوعة البحث من ناحية وأكثر تماسكا في علاقتها ببعضها، فهي تقوم على عزل جزء أو جانب معين من السلوك في إطار نظام سياسي ما، كالأحزاب مثلا أو التنظيمات السياسية الأخرى أو ربما سلوك جماعات المصالح أو الهيئة التشريعية. كما استخدمت هذه في دراسة الزعامة أو السلطة وسلوك الإدارة وهو ما تم التعبير عنه في النظريات الخاصة بصنع القرار على سبيل المثال. بعبارة أخرى، إذا كانت التعميمات الفردية في تناولها لظواهر سلوكية سياسية فردية كالتطرف مثلا، فان النظريات الجزئية سوف تتميز بتركيزها على السلوك في إطار جزئي يتناول مؤسسات بعينها، من تلك التي يقوم عليها الكل الممثل بالنظام السياسي الأكبر. أما مهمة الباحث في هذا المجال فيتمثل في تعيين الجانب أو الجزء الخاص من النظام السياسي من أجل التركيز عليه وإقامة مجموعة من الفروض المرتبطة بشكل منطقي، بامكانها شرح السلوك في هذا الجزء من النظام السياسي، ولكن القابل في الوقت نفسه على الانسجام مع التفسير الذي يمكن لنظرية أوسع من تقديمه لمنطقة أوسع بالمقابل من الحياة السياسية. وهو ما ستعمل على الوفاء به النظرية العامة أو الشاملة. وهذه الأخيرة ستكون مختلفة عن كل ما ستحققه التعميمات الفردية والنظريات الجزئية من مهام، بتركيزها وبالتالي إمكانية تطبيقها على كلية الحقل السياسي. فهي لن تكون محصورة بجانب معين من الظواهر أو بفهم نوع السلوك المتحقق في إطار مؤسسة بعينها أو بجزء من النظام السياسي، كما أنها لن تشغل نفسها بالتعرف على الأسلوب الذي يعمل به نظام ما سواء أكان ذلك النظام هو النظام الغربي؛ الأمريكي أم الإنكليزي الأوربي أم ربما العالم ثالثي، كذلك فهي لن تحصر نفسها في البحث في أنواع من النظم تشترك في خصائص واحدة تميزها عن غيرها من النظم ذات الخصائص الأخرى، كتلك الموجودة، على سبيل المثال، بين نظم تقليدية كبعض نظم العالم الثالث، يغلب عليها الطابع الريفي والحرفي التي تشترك في صفات معينة تميزها عن النظم التي تقوم في مجتمعات محدثة أو مصنعة كما هو الحال في بلدان

الغرب المتقدم، أو ربما بين تلك النظم التي تتفق في تبنيها للديموقراطية في مواجهة النظم السياسية ذات الطابع السلطوي. وأخيرا، فان نظرية كهذه لابد وأن تنأى بنفسها عن تبني قيمة معينة كالديموقراطية مثلا أو التنمية أو العصرنة والحداثة باعتبارها المبدأ الموجه والقيام من ثم ببناء مجموعة من المفاهيم والفروض حولها. إذ وعلى الرغم من كل ما قيل بأن مثل هذه القيم بجانب أهميتها التاريخية الخاصة للحضارة الإنسانية والغربية بشكل خاص فإنها سوف تعطي للمفاهيم والمكونات النظرية الأخرى القدرة على الاندماج والترابط، لكنها مع ذلك سوف تحدد مدى ونطاق النظرية بجعلهما ينحصران في إطار ضيق من الاهتمام بمجموعات أو فئات معينة من الظواهر وأنواع خاصة من النظم، ذات طابع غربي بشكل عام، وجعلها تدور في فلك قضاياها واهتماماتها الخاصة بدل التوسع في نطاق بحثها كي تشمل كل أنماط النظم السياسية وكي تصبح الحياة السياسية في تظاهراتها المختلفة والمتنوعة بغض النظر عن الزمان والمكان وعن شكل ومحتوى النظم السياسية من الأكثر ديموقراطية إلى الأكثر دكتاتورية ومن الأكثر تقليدية إلى الأكثر تصنيعا، عالم النظرية السياسية الخاص.

وسيكون السؤال الجوهري والكبير على حد تعبير"ايستون" ذلك الذي يجب على المتخصصين في النظرية السياسية طرحه هو؛ كيف يتأتى لنظام سياسي بغض النظر عن شكله ومحتواه من البقاء دوما في عالم سوف نغض الطرف عن صفته هي الأخرى، سواء من حيث التغير والاستمرار؛ تلك التي يتشكل في إطارها النظام السياسي[44] ؟

ولكن هل أمكن تحقق هذا الغرض؟ الواقع أن القول بامكان إيجاد نظرية عامة يمكن لها التقدم بتفسير للسلوك البشري في الحقل السياسي هو بمثابة حلم عز تحقيقه على المتخصصين ولا يزال الحال كذلك حتى يومنا هذا. ذلك أن النظرية العامة هي كيان موضوعي أو هكذا يجب إن تكون، وهو أمر يصعب تصوره إن لم نقل بأنه من باب التفكير الطوباوي، ذلك أن ما يمكنه أن يوفر إمكانية البناء تلك، هو وجود عملية حضارية واحدة عقلانية في مميزاتها وتقدمية وغير تراجعية في سيرورتها متجاوبة مع الثقافات الوطنية في مفاهيمها وقيمها، عندها فقط يمكن الحديث عن نظرية عامة في الساسية. إلا أن ذلك أمر يصعب تصوره الآن وفي المستقبل المنظور على الأقل، الشيء الوحيد الذي يمكن الحديث عنه الآن هو أن هذه المرحلة من تطور العلم تفتح المجال أمام شكل من أشكال الحرية في اختيار طرق متعددة، بدل طريق واحد هو طريق النظرية الكلية، يمكن استغلالها من اجل التوصل إلى الحقيقة، وهو شأن الباحثين عن تفسير للظواهر التي تتحدى جهودهم من أجل الكشف عن الملابسات التي تشتمل عليها العلاقات القائمة بين المتغيرات والعناصر التي تتشكل منها أمثال تلك الظواهر[45]. وبمعزل عما ذكر من أمثال هذه المشاكل التي غالبا ما قد تعترض سبيل

الباحثين في التوصل إلى نظرية من هذا النوع، إلا أن هناك، من ناحية ثانية، صعوبات أخرى مردها أسبابا وعوامل منهاجية ناتجة عن الطبيعة الخاصة للظاهرة السياسية ذاتها. فمن خصائص الظواهر السياسية تشابك متغيراتها وتعقدها وتداخل عناصرها بحيث يصعب الفصل بينها ومن ثم التأكد من الوزن النسبي لعامل أو متغير معين بحيث يمكن ترجيحه على باقي المتغيرات في دراسة الظاهرة قيد البحث كما هو الحال مع الظواهر الطبيعية. وحتى لو أمكن عزل هذه المتغيرات وتحديدها من أجل القيام بعملية الشرح والتفسير، فسيبتعد الباحث عن إيجاد نظرية كلية وخصوصا متى ما كانت مثل هذه الظواهر هي ظواهر منفردة في ذاتها ومن ثم تحتاج إلى تفسير منفرد هو الآخر، وربما قد يؤدي مثل هذا العزل لمتغيراتها إلى أن تفقد خصوصيتها. لذا كان لابد من أخذ الظواهر السياسية بخاصة والاجتماعية بعامة في إطارها الكلي وسياقها العام نظرا لتعقد وتشابك العوامل ناهيك عن القيم والعوامل الأخرى النفسية كالدوافع واتجاهات الأفراد التي يصعب على البحث التجريبي تقدير وزنها ومن ثم قياس تأثيراتها، على الأقل في ضوء ما هو متوفر حاليا من أدوات ووسائل للبحث والكشف، على خيارات الأفراد ومواقفهم تجاه ما يحدث. وحتى في حال أخذ مثل هذه الاعتبارات في الحسبان فان ذلك لا يعني امكان التوصل إلى نظرية كلية في هذا المجال،ذلك لأن أخذ كل العوامل والمتغيرات، على فرض إمكانية فعل ذلك، من شانه أن يؤدي إلى عمومية التفسير بحيث قد لا تختلف الظواهر بعضها عن البعض الآخر، ومن ثم يفقد الظواهر خصوصيتها والوصول من ثم إلى تعميمات كاذبة لا تمت إلى الواقع بصلة. إلا أن ذلك لا ينفي القول، من ناحية أخرى، بوجود محاولات من أجل هذا الغرض إلا أنها لا زالت في طور التجريب كما ظل بعضها الآخر بمثابة اقتراحات أو فروض لم تستطع إثارة حماسة الباحثين وجديتهم من أجل الانتقال بها إلى مستوى التحقيق الفعلي كما هو الحال على سبيل المثال مع نظرية"تحليل النظم"[46]، ومثالها أيضا، ما ذهب إليه د. محمد طه بدوي و د. ليلى أمين مرسي، من أمكانية الوصول إلى غرض كهذا بالاستناد إلى الجوهر الإنساني في السياسة والقائم على فرضيتين أولاهما علاقة الأمر والطاعة والثاني، علاقة الصديق والعدو، الأول، ويتناول السياسة بدلالة السلطة؛ الأساس الذي يقوم عليه علم السياسة في إطار الدولة أما الثاني، فيتناول علاقات الدول ببعضها أو القوة في التحليل الأخير[47] ، إلى جانب أسباب أخرى كنا ذكرنا العديد منها في غير مكان من البحث. وسوف يمر وقت طويل قبل أن يحين ذلك الوقت الذي نرى فيه نظرية عامة في السياسية وقد تحققت بالفعل. وحتى ذلك الوقت لابد للباحثين في هذا المجال من الانشغال في إعداد أطر وبنى مفاهيمية مترابطة بشكل منطقي وعلى مستوى عال من التجريد يختص بها علم السياسة، وهو أمر حيوي ولابد منه من أجل إقامة الأساس الفكري لنظرية عامة في العلوم

السياسية. . إنها بعبارة أخرى عملية من مراحل وأدوار تعمل على تأديتها وبدقة كل من العناصر آنفة الذكر في سياق العملية التنظيرية، وهذه كما يلي:

التحري ومراقبة الوقائع:

ويتم من خلال هذه العملية اختيار واقعة أو ظاهرة سياسية معينة قد تثير اهتمام الباحث فيبدأ بتحديدها ثم تسليط الضوء عليها على أن لا يعني ذلك عزل هذه الواقعة عن سياقها الاجتماعي والسياسي فحسب وإنما التاريخي أيضا كما يستحسن عدم التوقف عندها فقط بل البحث في جذورها أيضا، ثم هو لا يكتفي بالتوقف عند هذا الحد بل يستمر بالعملية حتى يتم تخليص الظاهرة موضوع البحث من كل ما يمكن أن يكون قد علق بها من آراء وأفكار وأحكام عامة غير دقيقة من الناحية العلمية أي تلك التي لم يقم الدليل العلمي على صحتها. فالتطرف على سبيل المثال أصبح ظاهرة تستأثر باهتمام الباحثين والناس على حد سواء، وكان التفسير الوحيد الذي أمكن التوصل إليه هو ربطه بالدين وبخاصة بتيارات الأصولية الدينية، وهو ما يمثل عملية اجتزاء واضحة للوقائع من ناحية واعتماد أحكام عامة دونما نقد وتمحيص من ناحية أخرى. وخير ما يدل على عملية اقتطاع هذه الوقائع أو اجتزائها، بكلمة أخرى، من سياقها الاجتماعي والسياسي والتاريخي هو قصرها على أحداث معينة طالت أهدافا بعينها، دون الأخذ بنظر الاعتبار التطورات المعقدة التي كان يشهدها العالم ومنطقتنا بالذات منذ بداية القرن الماضي، ثم هي تستبعد ولا شك- وهذا من باب الانسياق وراء الأحكام والآراء العامة- من الموضوع قيد البحث حقيقة أخرى لا تقل أهمية؛ وهي وقوع العديد من التيارات السياسية الأخرى على صعيد كلا من اليمين واليسار سواء في منطقتنا بالذات أم على مستوى العالم، ضحية مثل هذا التوجه وليس الدين فحسب[48].

الفرضيات والمفاهيم:

أ. الفروض:

بعد أن تم تحديد الوقائع وحصرها تبدأ عملية طرح الأسئلة وفي هذه المرحلة الأولية من البحث تأخذ الفرضيات شكل إجابات عن أسئلة تتعلق" بماذا؟" وهذه تتفق والسمة الأولية التي تكن منصبة على الوصف.

وتتجلى ميزة الفرضية العليمة- وهو أمر له أهميته الخاصة- في إمكانية التحقق من صحتها سواء عن طريق التجربة أم باتفاقها مع المنطق وعدم تعارضها معه. فلو أخذنا على سبيل المثال الفروض التالية:" يغلب على سياسات البلدان النامية الطابع المتطرف" أو " تتسم مواقف الشباب السياسية بالراديكالية"، فمثل هذه الفروض قابلة للتحقق من صحتها وذلك من خلال أخذ مجموعة من العينات كافية لتمثيل هذه الأنواع من التصرفات والمواقف سواء للشباب أم لسياسات البلدان النامية وفي ظل ظروف متباينة وعلى ضوء نتائج هذه الدراسات

سيكون بالا مكان الحكم بمدى صحة وبالتالي القبول بهذه الفروض أم برفضها.

ب. المفاهيم:

المفهوم وكما سبق تعريفه هو الفكرة أو الأفكار وقد حملت أو تم التعبير عنها لغة وأسماء وبكلمة واحدة قد أعطيت معنى. لذا سيكون من المنطقي أن تأتي المفاهيم في سياق عملية التجريد التي لابد للظواهر موضوع الدراسة من الخضوع لها، ونحن نقصد بالتجريد الارتفاع بالصفات الجوهرية للأشياء أو الظواهر إلى مستوى الفكرة الشاملة. فالدور الذي تؤديه المفاهيم في النظرية السياسية يتعلق إذن بنقل الظاهرة أو الواقعة من مكانها في العالم الواقعي المحسوس إلى عالم الأفكار المجردة، فهو إذن عملية تجريد بعناصر الظاهرة وليس الظاهرة ذاتها. وبصفتها هذه ستعمل المفاهيم على وصف خصائص الأشياء والظواهر وبالتالي ستسهل من عملية تصنيفها وإجراء المقارنة فيما بينها متى ما كان ذلك ضروريا.

صياغة التعميمات:

وهي المرحلة الأخيرة في عملية بناء النظرية بعد كل من المراقبة والوصف ويقع على عاتق التعميمات الدور الأكثر أهمية في هذا الصدد ويتمثل ذلك بالقيام بوظيفة التفسير وربما التنبؤ.

والتعميم generalization أو التنهيج systematization أو التركيب synthesis كلها مصطلحات تشتمل على معنى واحد، كما يذهب إلى ذلك"الطعان والأسود"، فهي تقوم لديهم على أساس من أن عناصر الظاهرة أو الظواهر موضوعة البحث تتشكل في انتظام معين تبعدها عن المصادفة أو العشوائية وهذا يعني القول بوجود قوى محركة تخضع هذه العناصر لتأثيرها في ظل توفر شروط معينة. انه بعبارة أخرى حالة من توقع حدوث الظاهرة أو الواقعة في كل مرة نكون فيها إزاء أوضاع من هذا النوع متى توفرت شروط معينة، بغض النظر عن مكان وزمان حدوثها[49]. أو أنه كما عرفه د. ربيع، بوصفه حكم عام، ويشير إلى وجود قدر كاف من التشابه بحيث بالامكان أو يبرر تصنيفه في مقولة واحدة أو تحت مصطلح أو تسمية واحدة[50]. ومرة أخرى، ومن أجل أن يكون لمثل هذه التعميمات دلالاتها المنطقية، لابد لها من إطار عام يتجسد في فكرة موحدة، فدراسة السلوك السياسي في إطار مؤسسة معينة كالحزب أو البرلمان أو العملية الانتخابية على سبيل المثال لن يكون له معنى ما لم يؤخذ بالحسبان الظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة به.

وتظهر التعميمات في شكل فروض أو قوانين والاختلاف قائم بينها في مدى التحقق من صحتها في الواقع، فالفرضية هي الخطوة الأولى نحو التحول إلى قانون متى ما أخضعت مقولاتها لاختبار منهجي علمي وثبتت صحتها. والقانون من ناحيته كما يذهب إلى ذلك"الطعان والأسود" ما هو إلا "فرضية تأكدت صحتها في الواقع"[51].

والتعميمات أنواع تختلف باختلاف نطاقها أو مدى شموليتها؛ فتعميم من أمثال "الديموقراطية والتطور الاقتصادي يسيران بخطين متوازيين" أو تتميز المرأة بنزعتها اليمينية أو المحافظة في الحقل السياسي" هي تعميمات شمولية أو مطلقة، في الوقت الذي تميل فيه تعميمات أخرى إلى أن تكون ذات نطاق أضيق، كالتعميمات التي تميل إلى إضفاء صفة النزوع أو الميل على الظواهر، من مثل؛ إن بعض السياسيين أو أن أغلب سكنة مدن الصفيح هم ثوار تحت الطلب، أو يميل العسكر إلى تأييد التغيير في بلدانهم، أو أن أغلب الانقلابات العسكرية يصنعها العسكر من ذوي الرتب المتوسطة.

وأخيرا ونظرا لأهمية المفاهيم للنظرية السياسية غالبا ما يؤثر الدارسون والباحثون في النظريات السياسية تناول المفاهيم ذات العلاقة بالحياة السياسية سواء ما كان منها مرتبطا ببنى و عمليات الحياة السياسية أم تلك النشاطات التي تم التعبير عنها من خلال الوظائف السياسية والتي دارت حولها بالنتيجة النظريات السياسية المختلفة، وهي تتمثل بالسلطة والدولة بوصفها مقولات عامة ضمت إليها مفاهيم فرعية من أمثال الطاعة والحرية والثورة.

ثالثا: إشكالية على صعيد المحتوى

على الرغم من اختلاف و تعدد الحقول العلمية إلا أنها تتفق أو تكاد على تبني جملة من المناهج و إتباع مجموعة من النظريات والقوانين العامة تصلح، كل في مجالها الخاص، من أجل الوصف والتحليل والتنبؤ بما يمكن أن تسفر عنه النتائج في حال تكرار أو استمرار الشروط المرافقة. علاوة على ذلك تتميز كل من هذه الحقول العلمية بأطرها المفاهيمية الخاصة التي تتميز بها والتي يفترض الاتفاق عليها من قبل أتباع الحقل العلمي الخاص باعتباره عنصر للغة مشتركة بين المتخصصين والباحثين في هذا الحقل. وتأتي أهمية المنهج من كونه يمثل الطريق الموصلة إلى الكشف عن ماهية الظاهرة قيد البحث من خلال استخدام مجموعة من القواعد التي تحدد أسلوب الوصف أو التحليل أو إجراءات المقارنة وتحديد الوسائل الملائمة لأجل هذا الغرض. وبوصفه ذاك فانه سيكون رحبا بما فيه الكفاية كي يشتمل على مجموعة الأسس التي تقوم عليها عملية صياغة المفاهيم والفروض والتعميمات وبناء النماذج وإجراء التجارب وأخذ الملاحظات والقيام من ثم بوضع النظريات. وستملي عملية اختيار المنهج المستخدم في البحث من جانبها، نمط وطبيعة النظرية المستهدفة فيه[52].

أما النظرية فهي من جانبها تأتي لتعبر عن مجموعة أو منظومة، بعبارة أخرى، مجموعة من المفاهيم والعبارات والفروض والتعميمات المترابطة تكون بمثابة رؤية منظمة وذات معنى للظواهر وذلك من خلال عملها على الكشف عن طبيعة العلاقات القائمة بين عناصر ومتغيرات الظاهرة قيد البحث والقابلة أخيرا للتحقق منها بطريق الاختبار[53]. وبذا ستؤدي النظرية دورا مهما في إثراء المعرفة وذلك بقدر عملها على زيادة فهمنا لطبيعة ما يحيط بنا من ظواهر

وأحداث، إذ ستأخذ على عاتقها الإجابة على تساؤلاتنا المتعلقة بكنه هذه الظواهر في إطار الإجابة على السؤال ماذا؟ وحينها سيكون الوصف بمعنى التساؤل عن طبيعة الظاهرة التي أمامنا بمثابة العنصر الأساس في الإجابة آنفة الذكر. وسوف لن يتوقف دور النظرية عند هذا الحد بل سوف تتقدم كي تثير سؤالا آخر لا يقل أهمية عما سبقه وذلك حين تبدأ بالتساؤل عن لماذا؟ لماذا حدث..أو ما هي أسباب هذا أو غيره من التصرفات أو السلوكيات أو التحولات؟ ومثل هذه وأخرى غيرها في هذا الإطار تندرج ضمن ما يطلق عليه عنصر التحليل في النظرية. وهذا أيضا لن يكون آخر المطاف بالنسبة للنظريات وخصوصا النظريات (العلمية) الطبيعية وذلك عندما تنتهي إلى وضع أسس التنبؤ بما يمكن أن يحدث أو تتوقع تكرار ظواهر وتغيرات من هذا النوع تمر عادة عبر سلسلة من العمليات المنطقية أو التجارب بحيث تؤدي في نهاية الأمر إلى استنتاج وقوع ظواهر كهذه في كل مرة تتحقق فيها الشروط المصاحبة لحدث من هذا النوع بمعنى الظاهرة. وتتمتع النظريات في العلوم الاجتماعية و بضمنها النظريات السياسية بخصوصية معينة تميزها عن نظيراتها الأخريات في العلوم الطبيعية أو الصرفة- في وقتنا الحاضر على الأقل- يأتي في المقدمة منها اشتمالها وخصوصا العلوم الطبيعية على البحث في الأشياء وهي أمور يمكن تحديدها ومن ثم إحصاؤها وقياسها وبدقة متناهية في الوقت الذي تدور فيه النظريات الاجتماعية حول البحث في ظواهر وأحداث اجتماعية وإنسانية تقوم في أغلبها على دوافع قيمية ومصالح أنانية فردية أو جماعية. ولهذا فغالبا ما تكون أسبابها غائرة في النفسية الإنسانية وهي بالتالي قضايا لا يمكن إخضاعها للقياس أو التحقق منها بشكل دقيق على الأقل، فمما لا شك فيه أن الكثير مما تسعى إليه هذه العلوم لا يتحقق عبر الاكتشاف بالتحري ولكن عبر الاكتشاف بالتأمل، ويقود مثل هذا القول إلى استنتاج مفاده أن مثل هذه المكتشفات إنما تتم ليس باعتبارها حقائق وإنما كانطباعات فردية عن وقائع قائمة وهي كلها نتاج النظر والتبصر والإدراك[54]، ناهيك عن ضعف الأدوات المستخدمة في البحث والتحري والاستقصاء كما هو الحال لدى العلوم الطبيعية والصرفة، بل إن هناك ما يمكن وصفه في بعض الأحيان بعدم التمييز ما بين الأدوات كالفروض على سبيل المثال وما بين الوقائع نفسها، فالعقد الاجتماعي مثلا هو فرض نظري في الأصل وعلى الرغم من عدم وجود ما يثبت قيامه في الواقع العملي إلا أنه استخدم من أجل بناء منظومة من الأفكار والتعميمات قصد منها مهاجمة الأساس الفكري الذي بنيت عليه شرعية النظم التقليدية والتقدم بنظرية جديدة يمكن من خلالها تبرير أشكال مختلفة أخرى من النظم والحكومات. هذا إلى جانب النقص الواضح في التراكم المعرفي بسبب حداثة المفاهيم المستخدمة إن لم نزد عليها بالقول بعدم الاتفاق حولها من قبل الدارسين والمتخصصين في أمثال تلك

الحقول. وهناك عنصر أخير يمكن إضافته إلى قائمة التمييزات بين النظريات التي تشتمل عليها العلوم الطبيعية أو الصرفة وبين نظيراتها في العلوم الاجتماعية كان قد انتهى إليه الفيلسوف "كانت" ويذهب إلى أن النظريات في العلوم الطبيعية إنما تدرس المواضيع في ارتباطها وبكونها محددة طبقا للقوانين الطبيعية. كما أنها لا تتعاطى –أي النظريات– سوى الأشياء والظواهر ذات الخصائص الشمولية وغير المشروطة وبذلك فإنها تنأى بنفسها عن كل ما له علاقة بالتقييمات الفردية والخصوصية. لذا كان لزاما والحالة هذه أن تتميز النظريات والفروض باستثناء كل ما هو كيفي(أو نوعي) qualitative من أدوات ومناهج وتلك المتصلة بالمظهر دون الجوهر والتخلص أخيرا قدر الامكان من التكهن والتوقع أو التأمل من حقل اهتمامها[55] ، وهو ما عجزت العلوم الاجتماعية عن إدراكه لحد الآن.

وعندما نولي وجوهنا شطر علم السياسة تبدأ الفجوة القائمة بين العلوم التطبيقية والصرفة من جهة وبين العلوم الاجتماعية بالاتساع ولكن هذه المرة بين علم السياسة وبين حقول العلوم الاجتماعية الأخرى. فعلم السياسة ربما لم يكن مهتما بالبحث عن القوانين العامة التي تحدد السلوك البشري في إطار هذا الحقل كاهتمامه– أو اهتمام متخصصيه إذا شئنا الدقة– بالبحث في ظواهر محدودة وبمشاكل وبمؤسسات بعينها بشكل خاص[56]. فما كان يشغل بال المتخصصين في علم السياسة لم يكن ليتجاوز، حتى عهد قريب سوى مشاكل أو قضايا محدودة في الزمان والمكان من أمثال تحليل السياسة الخارجية السوفييتية أو العملية التشريعية التي تتم في كونغرس الولايات المتحدة أو المنافسة الانتخابية في فرنسا أو ايطاليا أو دستور ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وهي مما لا تستدعي على أية حال من عالم السياسة سوى معلومات أكثر تحديدا وأقل عمومية وستأتي صياغاته المفاهيمية من بعد ذلك كي تكون أقل تجريدا مما هو عليه الحال لدى الحقول الاجتماعية الأخرى[57]. وهو مما لا يشجع على بناء فروض علمية تصلح للتطبيق على قضايا وظواهر أخرى والفشل من ثم في تعميم نتائج مثل هذا العمل في المستقبل.

مثل هذا الوضع كان قد دفع إلى القول وبقوة أن علم السياسة كان يعوزه نظرية استدلالية تقوم على عناصر تجريدية قابلة للتطبيق، بامكانها في حال توفرها أن تجعل التنبؤ العلمي باعتباره عنصرا مهما من عناصر النظرية العلمية ممكنا منهجا وشكلا[58]، وبعكسه ستضل النظرية السياسية تدور في حلقة مفرغة من التخمينات ومفاهيم تستند إلى قناعات سبقية وبديهيات غير مدروسة. وهنا لا بد من ملاحظة أن البعض من طلاب علم السياسة تقدم أكثر من ذلك حين ادعى بأن النظرية السياسية وبسبب من تأكيدها و/أو اضطرارها جراء ضعف أدواتها وأطرها المفاهيمية إلى الظهور بمظهر يقربها أكثر إلى الأخلاق والفلسفة الأخلاقية في علاقاتها بتفاصيل الحياة العامة من النظريات التي تعالج الاقتصاد

والسايكولوجيا وعلم الاجتماع في إطار العلاقة أنفة الذكر. وقد نجوز لأنفسنا إضافة أسباب أخرى يمكن إرجاعها إلى طبيعة السياسة الخاصة ذاتها وربما أيضا للدور الذي على المنظر أن يؤديه في الحياة السياسية والاجتماعية. فدور هذا الأخير لا يتعدى في غالب الأحيان النصح والتحذير في الوقت الذي يترك فيه لمحترفي السياسة والذين يمتهنون العمل السياسي عملية التشريع أو التنفيذ، وليس له من بعد ذلك سوى العودة من أجل مراقبة النتائج والأحداث. فهو في أحسن الأحوال ناقدا يكتفي بالتفرج وليس خالقا للمنهج. من ناحية أخرى، وبسبب من تنوع وتعقد المشاكل التي تزخر بها بيئة الحياة السياسي، ومن أجل مواجهة مثل هذه المهمة المعقدة كان من الطبيعي أن تأتي النظرية السياسية التي ستتصدى لمهمة البحث في مشاكل من مثل هذا النوع على نفس درجة التعدد والتنوع وربما قد تنتج درجة من التشوش وعدم اليقين إذا ما صح مثل هذا الوصف، في إصدار الأحكام حول قضايا كتلك التي تعالجها مثل هذه النظريات. وإذا ما أضفنا إلى كل ذلك عدم الاتفاق وربما الاختلاف في المعاني التي حملتها تعبيرات ومصطلحات معينة كالحرية والسلطة والطاعة والديموقراطية والتي غالبا ما كانت أدوات مهمة وخصوصا على صعيد كلا عمليتي الاتفاق أو الصراع بين أطراف العمل السياسي، وما قد يتركه ذلك من آثار مشوشة سواء على طبيعة العملية السياسية ذاتها والمتحققة على أرض الواقع أم على طريقة فهم المنظر نفسه لما يجري فعلا. وقد يجره هذا الوضع وذلك لاعتبارات تتعلق بالطبيعة الخاصة النقدية للنظرية – أية نظرية- إلى الاستغراق في محاولات تنحو باتجاه فك مثل هذا التشوش على الصعيد المنهجي وكذلك التعبيرات والمصطلحات الملتبسة إن لم نقل إنها ستتأثر بها وهو ما يحدث بلا شك وبالتالي الدخول في عالم من الخصوصية المبعدة عن العلمية بقدر ما ستعمل على اجتزاء أو التفرغ والانكباب على دراسة حالات معينة محدودة قد لا تسمح بالنتيجة بالخروج بتعميمات تصلح للتطبيق على ظواهر أو سلوكيات أخرى مشابهة أكثر عمومية. ومع ذلك فلم يكن مثل هذا الوضع حائلا أمام محاولات أخرى جادة من أجل إنهاض النظرية السياسية وإيقافها على قدميها. كانت البداية تتمثل في إعادة صياغة أطر مفاهيمية محددة تتسم بالوضوح ومتفق عليها، فللمفاهيم أهميتها الخاصة في عملية بناء النظرية وسيتوقف عليها من ثم تقدم العلوم بشكل عام. فمن خلالها يمكن تحديد طبيعة الظاهرة المراد معرفة أسبابها. إذ لا بد وقبل معرفة أسباب الظاهرة البدء بوصفها وهو ما يعني القيام بوضع تصورات وتجريدات معينة تتناول المميزات والخصائص المشتركة للظواهر قيد البحث. والوصف من ناحية أخرى لا بد له من لغة أو عبارات معينة يمكن من خلالها نقل الوقائع إلى مستوى الفكرة ليتم التعبير عنها من بعد ذلك على شكل ألفاظ، ولذا فقد قيل في وصف المفاهيم بأنها الأفكار وقد حملت أسماء[59]. وبشكل

عام فان المعرفة لا يمكن فهمها ما لم يتم تحويلها إلى لغة تأخذ شكل ألفاظ ومصطلحات ومفاهيم. ولتحديد المفاهيم في النظرية السياسية غرض آخر لا يقل أهمية عن سابقه، وذلك في مجرى عمله على فصل هذه النظرية عن كل من أساليب التفكير الإنساني الأخرى مثل الفلسفة والأيديولوجيات، ولمحاولة الفصل هذه أهمية أخرى وذلك بسبب الدور البارز الذي تؤديه في إلقاء الضوء على ماهية النظرية ولكن من وجهة نظر سلبية، إذا صح مثل هذا الوصف، إذ سيمكن لنا التعرف على النظرية من خلال التعرف على جوانب الفكر الإنساني الأخرى التي قد تنافس النظرية على محتوى الحياة والظواهر في عالم السياسة والتي ربما تتداخل معها وقد تطغى على النظرية في أحيان كثيرة[60]. ومع ذلك فلو تصورنا أن هناك علاقة ما ستربط كلاً من النظرية والفلسفة السياسية والأيديولوجيا برابطة واحدة فسيكون من المنطقي الاستنتاج بأن أغراض كل من هذه العناصر سيكون بمثابة حلقة الوصل بين كل منها. فإذا أمكننا أن نقصر- لأغراض البحث – غايات النظرية السياسية على الوصف والتفسير وتحددت أغراض الفلسفة السياسية باقتراح الحلول والمعالجات النهائية التي لا تقبل المراجعة، فسوف لن يكون على الأيديولوجيا سوى السير بالطريق إلى منتهاه من أجل وضع التصورات الخاصة بها، والتي ستشتمل من جملة ما ستشتمل عليه التفسيرات والحلول الفلسفية، قيد التطبيق بل ونتقدم أكثر من أجل اختيار الأدوات المادية والفكرية اللازمة من أجل فرض تلك التصورات وبالقوة متى ما لزم ذلك.

الخلاصة:

النظرية السياسية، وكما هو حال النظرية في العلوم الاجتماعية ككل، تقوم على سلسلة من الأفكار والعبارات والمفاهيم المنظمة، تناقش وتنقد الواقع، كي يتسنى لها طرح فهمها له من خلال مجموعة من الفروض تأخذ في البداية شكلا احتماليا ومحتوى قابلا للاختبار بغية التثبت من صحتها أو حتى دحضها كلا أو جزءا. أما الهدف النهائي من وراء ذلك كله فهو التوصل إلى شكل من أشكال ما يطلق عليه بقانون يحكم السلوك الإنساني في الحقل السياسي، وهذا القانون محمول كما يذهب إلى ذلك "الطعان والأسود" على معنى وجود علاقة ثابتة ومستمرة بين ظاهرتين أو أكثر وفي ظل ظروف معينة[61]، وسوف يأخذ مثل هذا القانون على عاتقه القيام بإحصاء دوافع الإنسان وحساب ردود أفعاله ليس على المستوى الفردي الخاص فحسب وإنما على الصعيد الكلي أو الجمعي ضمن المؤسسة الكبرى التي هي الدولة. ولا يكفي أن تكون هذه الأخيرة هي هذه أو تلك من الدول، بل إنها الدولة بشكلها المجرد، بغض النظر عن المكان والزمان أو الشكل أو درجة التطور الخاص بها. وربما يكون قولنا هذا فيه شيء من المبالغة أو حتى التفاؤل وربما السطحية أيضا وخصوصا عندما نعي مقدار ما يلم بالنظرية السياسية من صعوبات منشؤها التعقيد الذي يحيط بالظاهرة

السياسية في العادة من ناحية وضعف الأدوات والوسائل الملائمة من أجل التعامل مع الظاهرة أنفة الذكر، كما لا يمكن استثناء حقيقة الاختلاف بدل الاتفاق ولو في حدوده الدنيا والضروري من أجل خلق لغة مشتركة بين المنظرين أنفسهم وخصوصا على المفاهيم الخاصة بعلم السياسة، بحيث يجعل من عملية بناء نظرية علمية وخصوصا إذا ما كانت ذات طابع شمولي في الحقل السياسي مسألة يندر الخوض فيها.

[1] د. محمد نصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي-النظرية-المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص167.

[2] حول هذه النقطة ولمزيد من الإطلاع أنظر، د. محمد محمود ربيع، مناهج البحث في السياسة، جامعة بغداد، بغداد، 1978، صص 27-35.

[3] يقول أولبرخت، أن كونت، كان قد أدخل مصطلح الوضعية positivism إلى العلوم الاجتماعية، مستخدما إياه في التمييز بين المدخل العلمي في الحقبة الوضعية وبين التخمينات speculations الميتافيزيقية والدينية theological التي سادت في الحقبتين السابقتين. حول هذه النقطة ولمزيد من الإطلاع انظر، Arnold Brecht, Political theory: the foundations of twentieth century political thought, Princeton univ. press, Princeton, N. J., 1959, pp.170-171.

[4] انظر, د. محمد شلبي, المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، بيت الحكمة، القاهرة، 1996، ص13.

[5] أنظر وقارن مع ما يذهب إليه؛ د. نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص167.

[6] حول هذا الموضوع ولمزيد من الإطلاع، انظر، د. محمد بشير زاهي المغيربي، قراءات في السياسية المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية، جامعة قار يونس، بنغازي، 1994، صص56-80.

[7] وعلى كل حال فإذا صدق مثل هذا القول على ظواهر بعينها، وهو ما تحاول النظرية ومناهج البحث بعامة في سعيها لمعرفته والإجابة عليه، فان ذلك قد لا يصدق وخصوصا عند ربط تلك الظواهر الجزئية بالسياق الاجتماعي والسياسي العام، وهو ما يجيب عليه كرين برينتون بالقول،:" إننا حين نسعى إلى تفهم السلوك البشري في المجتمع فان الخلاف الدائر برمته حول ما إذا كانت الأفكار هي العلة التي تدفع الناس إلى العمل أم الظروف المادية... أو كما يقول الماركسيون وسائل الإنتاج وما يترتب عليها من صراع طبقي هي العلة المحركة، إنما هو في جوهره خلاف عقيم لا جدوى من ورائه... فبدون كل من الأفكار والمصالح لن يكون ثمة مجتمع بشري حي وفعال، ولا تاريخ بشري".كرين برينتون، تشكيل العقل الحديث، عالم المعرفة، الكويت، 1984، صص13-14.

[8] انظر، Daryl Glaser, " Normative theory, " in, D. Marsh and G. Stocker, (eds.), Theory and methods in political science, Macmillan, London, 1995,pp. 21.

[9] انظر المصدر نفسه.

[10] انظر، المصدر نفسه، ص22.

[11] وفي ذلك يقول بنثام:" لقد وضعت الطبيعة الجنس البشري تحت حكم سيدين مسيطرين، الألم واللذة. إن لهما وحدهما حق الإشارة إلى ما ينبغي أن نعمله، وأيضا إقرار ما سنعمله. ويلتصق بعرشهما معيار الصواب والخطأ وسلسلة من الأسباب والنتائج من جهة أخرى"، نقلا عن، جورج هـ. سباين، ت: على إبراهيم السيد، تطور الفكر السياسي، ج4، دار المعارف بمصر، القاهرة، نيويورك، 1971، ص899، وكان هيوم قد سار في نفس هذا الاتجاه حين يقرر أن البشر مجبولون بحكم الطبع على تطلب المصالح وتغلبها من ثم على الفهم المنطقي للأمور وهذا من شأنه أن يدفع بالإنسان والمجتمع من بعد إلى تقبل الأمر الواقع وهو سيطرة الأقوياء على الحكم والخضوع من ثم لمطالب القوة ، ولا شيء غير القوة ما من شانه أن يحيط بالوجود الاجتماعي والسياسي للإنسان فتجعل من الحياة المدنية ممكنة التحقيق. فالرضا ومن ثم الإرادة التي يشتمل عليها العقد الاجتماعي إنما يفترض كمالا تعجز البشرية في الواقع عن التحلي به، وعلى هذا الأساس فان من الصعب إيجاد مكان له على صعيد تحليل وفهم العلاقات والظواهر السياسية بأي شكل من الأشكال، يقول هيوم: " إن أحوال البشر لا تسمح أبدا.. بالرضا ولا حتى في الظاهر إلا فيما ندر ولكن.. القوة هي أصل كل الحكومات"، انظر، دافيد هيوم، "العقد الأصلي، " في، لوك. هيوم. روسو، العقد الاجتماعي، ت: عبد الكريم أحمد، دار سعد مصر، القاهرة، التاريخ بلا، ص60.

[12] انظر، المصدر نفسه.

[13] انظر، James C. Charlesworth," Identifiable approaches to the study of politics and government," in, James C. Charlesworth,(ed.), Contemporary political

analysis, The Free press, New York, Collier-Macmillan, London, 1968, p.4.

[14] انظر، D. Glazer, Normative theory.., op. cit., pp.23-24.

[15] انظر، المصدر نفسه، ص24.

[16] انظر ولمزيد من الإطلاع حول هذا الموضوع، المصدر نفسه، صص29-33.

[17] حول هذا المصطلح ولمزيد من الإطلاع على هذا الاتجاه انظر، A. Brecht, op. cit., pp.174-182

[18] حول تسمية السلوكية وما ثار حولها وكذلك حول أغراضها من خلاف، انظر، [18] انظر، David Easton, " The current meaning of Behavioralism, " in, James C. Charlesworth,(ed.), Contemporary political analysis, The Free press, Collier-Macmillan, N.Y., London, 1968, p.12

[19] انظر، David Sanders, "Behavioral analysis, "in, D. Marsh and G. Stocker,(ed.), Theory and methods in political science, Macmillan, London, 1995, p.59.

[20] انظر، د. محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، المصدر السابق، ص 290.

[21] انظر، David Sanders, op. cit., p.59 , "Behavioral analysis.."

[22] انظر، المصدر نفسه، ص60.

[23] نحن نستخدم مصطلح التفسير ليعني الشرح في هذا المجال آخذين بعين الاعتبار أن هناك فارق بين التفسير بمعنى القول بترابط المتغيرات وتعقدها ومن ثم صعوبة إن لم نقل بعدم إمكانية فصلها عن بعضها، ودور القيم، وهو على كل حال منهج المعياريين الذين يميلون إلى اللجوء إلى الأساليب الكيفية في تفسير الظواهر الاجتماعية، أما الشرح وكما تم إيراده في المتن فيميل إلى إنكار القيم والتأكيد على إمكانية بل وضرورة عزل المتغيرات من أجل دراسة الظواهر ذلك يعني كمحصلة التركيز على السببية واللجوء من ثم إلى اعتماد الأساليب الكمية في البحث. حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى د. نصر محمد عارف، أبستمولوجيا السياسة المقارنة، المصدر السابق، ص301.

[24] انظر، D. Sanders, "Behavioral analysis.., op. cit., p.60

[25] انظر، المصدر نفسه، ص63.

[26] انظر، المصدر نفسه، صص63-64.

[27] انظر، المصدر نفسه، ص66.

[28] انظر، المصدر نفسه، صص67-68.

[29] حول هذا المصطلح وعلاقته بالمدارس الفكرية كالحداثة وما بعد الحداثة، انظر، د. محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، المصدر السابق، صص286-307.

[30] أنظر، ارنولد بريخت، المصدر السابق، ص14.

[31] أورده بريخت، المصدر نفسه، ص9.

[32] هناك العديد من التسميات كانت قد أعطيت إلى هذا الاتجاه، منها على سبيل المثال؛ المدرسة الذاتية، والنسبية، والذرائعية، وغيرها، حول هذه النقطة ولمزيد من الإطلاع انظر، د. محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسيات المقارنة، المصدر السابق، ص55.

[33] انظر، المصدر نفسه، ص49.

[34] انظر، المصدر نفسه، ص62.

[35] حول قضايا ونظريات التنمية السياسية ولمزيد من الاطلاع هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى مؤلفنا، د. رعد عبد الجليل، التنمية السياسية: مدخل للتغيير، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2002.

[36] انظر، هاري ماجدوف، الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص29.

[37] انظر ما يورده بهذا الخصوص، د. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، الكويت، 1989،ص178.

[38] انظر، D. E. Apter, Introduction to political analysis, Winthrop pub., Cambridge, U. S., 1977, pp.500-501.

[39] انظر، المصدر نفسه، ص500.

[40] حول هذه النقطة، انظر، د. المغيربي، المصدر السابق، ص187.

[41] د. أحمد مصطفى خاطر ود. عدلي على أبو طاحون، بناء النظرية الاجتماعية: مدخل نظري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص16.

[42] انظر، المصدر نفسه، صص16، 18.

[43] هناك من يذهب إلى تقسيمها إلى نوعين النظريات الكليةholistic الكبرى أو العظمى grand والنظريات الجزئية مثل د. محمد طه بدوي و د. ليلى أمين مرسى، و د. قحطان الحمداني، انظر، د. محمد طه بدوي و د. ليلى أمين مرسي، مبادئ العلوم السياسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 20، د. قحطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 45.

[44] See, D. Easton, p.15.

[45] حول هذه النقطة ولمزيد من الإطلاع على المناقشات الدائرة حول خصائص النظرية العامة والردود الواردة عليها، انظر، د. محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسية المقارنة..، المصدر السابق، صص79-84.

[46] انظر، المصدر نفسه.

[47]انظر، د. محمد طه بدوي و د. ليلى أمين مرسي، مبادئ العلوم السياسية، المصدر السابق، صص20-32.

[48] وجهة النظر هذه تميل إلى اعتبار الحركات الدينية عموما جزء لا يتجزأ من الحركات الاجتماعية، وهي على كل حال مدار اتفاق العديد ممن كتبوا في هذا الجانب، من أمثال Wilkinson و Eric Hoffer وهي بهذه الصفة ستكون موضوعا لتطبيق القوانين والقواعد التي تحكم عملية سير وتطور الحركات الاجتماعية بشكل عام. وهذه الأخيرة يمكن تقسيمها إلى نوعين من العوامل موضوعية وذاتية؛ الأولى وتتعلق بالظروف التي تحيط بالحركة بوجه عام، أما الثانية فترتبط بالحركة ذاتها. وفيما يلي محاولة من أجل إلقاء ضوء أكثر على ما نذهب إليه:

العوامل الموضوعية: وهذه يمكن ملاحظتها في كون الحركات الدينية في الغالب، أو على الأقل تدعي هكذا، هي حركات تغييرية، وهي لهذا السبب تجد نفسها مشدودة إلى مؤثرين يدفعانها إلى تقبل والميل من ثم إلى التطرف. الأول ويتمثل في كون أمثال هذه الحركات هي نتاج أزمات واضطراب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فهي لهذا السبب ليست حدثا عابرا يمر دون أن يترك آثاره على البيئة المحيطة أو لا يتأثر به، بل تسبقه مقدمات وترافقه أوضاع مهيئة تستدعي تقبل الناس لدعاواها وتسهل من ثم من عملية انتشار وترويج أفكارها، خصوصا وأن أمثال هذه الحركات تقوم على المزج أو الدمج في أيديولوجياتها بين متطلبين اثنين على درجة عالية من الأهمية في ظل مثل هذه الأوضاع وهما؛ الخلاص الروحي والأمل بمستقبل دنيوي. وسوف يزداد تمسك هؤلاء الأفراد بمثل هذه الأفكار والتطرف في الامتثال لما تفرضه عليهم من قواعد ونظم سلوكية كلما ازداد إحساسهم شدة بالتمزق الداخلي والاضطراب الذي أنزلته وبمجتمعهم مثل هذه الأوضاع. المؤثر الثاني ويتمثل في كون الطبيعة التغييرية لهذه الجماعات لابد وأن يواجه برد فعل عنيف من قبل الجماعات ذات المصالح المقررة في المجتمع والدولة، ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يبدأ في اتخاذ طابع دولي ربما، قد يتخذ شكل تظافر قوى خارجية، مرة دعما للحركة ومرة أخرى من أجل العمل على الوقوف في وجهها، من أجل منعها من تحقيق أغراضها. وربما يصدق هذا الوضع حتى على تلك التي تحاول إيصال مشروعها ورؤيتها الخاصة عن طريق وسائل أخرى غير العنف والتطرف. وعند الوصول إلى هذا الحد سيتخذ رد الفعل شكل مواجهة قائمة على الرد بالعنف على عنف السلطة، مرة من أجل المحافظة على البقاء ومرة أخرى العمل ومن خلال العنف أيضا، وربما يرى البعض فيه مفارقة، على اكتساب مزيد من الدعم والتأييد لقضيتها ولنشاطاتها. إذ سيكون مثل هذا التوجه ألعنفي موضوعا لمشاركة وخصوصا أولئك الأفراد وتلك الجماعات الساخطة، والتي تأتي في العادة من أدنى السلم الاجتماعي، يدفعها سخطها وإحساس الحرمان لديها لفعل ذلك. وسيعمل هذا النوع من المشاركة، بدوره، على إضافة بعد مشدد لظاهرة التطرف لدى أمثال هذه الحركات. أما هذا الأخير فيمكن إرجاعه إلى اعتبارين اثنين على الأقل؛ الأول بسبب التربية والتكوين المادي والفكري أو الثقافي الخاص لمثل هذه الجماعات والذي يتميز ببساطته، يجعلها تميل ناحية العنف والتطرف وتقبل عليه. الاعتبار الثاني، ويتمثل في ميل هذه الجماعات إلى إحداث التغيير السريع ومن ثم إتباع كل من يعدهم بفعل ذلك، بعد أن أسخطهم طول الانتظار واليأس من إمكانية التغيير، والذي كان قد أسهم به من ناحية أخرى فشل التجارب الفكرية والحركية العاملة في مثل هذه البلدان، والتي كانت قد أملتهم بفعل ذلك ولكن دون جدوى. ومثل هذا الحل لا يمكن أن يؤتي ثماره بالضرورة إلا من خلال اللجوء إلى العنف والثورة؛ النتيجة الحتمية لتلهف هؤلاء على رؤية عالم جديد يتم من خلاله تحقيق رغباتهم وصبواتهم. ولا شك أن مثل هذه الرغبات سوف تجد لها في أمثال هذه الحركات من يصغي إليها ولتؤدي بهذه الأخيرة إلى تبني اللغة المتطرفة سعيا وراء تعبئة هؤلاء في صفوفها والحصول على دعمهم بغية تحقيق أغراضها.

العوامل الذاتية: وهذه يمكن النظر إليها بوصفها نوعا من المؤثرات التي تجد في بيئة الحركة وتنظيمها تعبيرها الأول، وهي بلا شك نتيجة للنوع الأول من المؤثرات ورد فعل عليها، بقدر ما سيكون منطلقها البيئة المحيطة بالحركة. فعادة ما تتخذ استجابة الحركة تجاه التهديد الذي يمثله المحيط، شكلا يتميز بالسلبية، وتتلون نشاطاتها بطابع العزلة والانغلاق وتبني السرية في العمل، وسوف تؤثر ألوان النشاط تلك في الشكل الذي ستتخذه الحركة وخصوصا على صعيد التنظيم. حيث يبدأ التنظيم بالتحول نحو البساطة، فتختزل المستويات التنظيمية المعقدة سواء على صعيد العلاقات أم الوظائف والأدوار والتي تميز عادة الحركات والتنظيمات العاملة في الأحوال الاعتيادية، فتجعل منها مجرد علاقات قائمة على التمييز بين زعامة فردية أو زمرة قليلة العدد تؤدي دور التوجيه في أحد الأطراف وأتباع منفذون يقفون على الطرف الآخر. وفي الوقت الذي تميل فيه الزعامة نحو الصرامة والسلطة المطلقة، تسود روحية الالتزام والطاعة التي لا تعرف الحدود على أفراد التنظيم تجاه زعاماتهم. كما تتخذ هذه العلاقات طابع المباشرة الذي يجد تعبيره الأول في المركزية بشكل يميزها عن التنظيمات المعقدة ذا الطابع غير المباشر، القائم على تفويض السلطات والصلاحيات إلى العديد من الأجهزة والفروع المنتشرة والخاصة بالتنظيم. وستكون المحصلة النهائية لكل ذلك مركزية واحتكار للقرار يؤدي إلى سلطوية القيادة، في مقابل طاعة مطلقة من قبل الأعضاء. وهي في هذا وذاك إنما تحمل معنى التطرف والتصلب.

يمكن الخلوص إلى نتيجة أن ما تم اعتباره تطرفا دينيا والذي لون الكثير من نشاطات الحركات الدينية، ليست ظاهرة لصيقة بها بل تستقي كثيرا من أسبابها سواء الذاتية أم الموضوعية من عناصر تتعلق بالبيئة المحيطة بهذه الحركات.

ارجع وقارن مع ما يذهب إليه على سبيل المثال كل من؛

د. سعد الدين إبراهيم، " مستقبل الحركات الإسلامية في الوطن العربي، " في، مجلة العربي، عدد\377، (ابريل، 1990)، صص25-26، محمد سعيد أبو عامود، " البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره على السلوك السياسي لهذه الجماعات (مصر كحالة للدراسة)، " في، المستقبل العربي، عدد\143، (1\1991)، صص28-29، د. حسان حتحوت، " تشخيصات ووصايا للحركات الإسلامية المعاصرة، "في، د. عبد الله ألنفيسي وآخرون، الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي، دار النشر بلا، الكويت، 1989، صص66-68،

E. J. Hobsbaum, Primitive rebels: studies in archaic forms of social movements in the 19th. And 20th. Centuries, Manchester univ. press, 2nd. Ed., Manchester, 1963, p.108, E. van der Haag, Political violence and civil disobedience, Harper Torch books, N.Y., 1972, pp. 88, 112, P. Wilkinson, Social movement, Macmillan, London, 1971, p.74, C. Fredrich and Z .Brezenziski, Totalitarianship and autocracy, Harvard univ. press, Cambridge, 1956, p.131, Seymour M. Lipset, Political man, Arnold-Heinemann, India, 1973, pp.115,

[49] انظر، بيتر غيل وجيفري بونتون، مقدمة في علم السياسية، ت: محمد المصالحة، منشورات الجامعة الأردنية، ط2، عمان، 1997، ص29.

[50] انظر، د. محمد محمود ربيع، مصدر سبق ذكره، ص 280.

[51] د. عبد الرضا الطعان و د. صادق الأسود، مدخل إلى علم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1986، ص141.

[52] انظر، د. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المصدر السابق،ص13.

[53] انظر، المصدر نفسه، ص18.

[54] انظر D.G.Smith,"Political science and political theory," in, The American Political Science Review,vol.2no.3(sept.1957)p.736

[55] انظر، المصدر نفسه، ص735.

[56] يقول أندرو هاكر: انه يكفي القول من أجل وصف مقالة ما بكونها نظرية في العلوم السياسية، حينما يلجأ الباحث إلى تقديم وصف معمم أو شروح generalized descriptions or explanations لسلوك الناس وللمؤسسات السياسية. انظر ولمزيد من المعلومات؛ Andrew Hacker, Political theory: philosophy, ideology, science, The Macmillan company, N. Y., 1961, pp.2-3.

[57] انظر، المصدر نفسه، ص737.

[58] المصدر نفسه، ص741.

[59] انظر، د. محمد شلبي، مصدر سبق ذكره، ص39.

[60] ومع ذلك فهناك من يذهب من أمثال هوسريل وماريتيان، إلى التقريب، كل من وجهة نظره الخاصة، بين العلم والفلسفة مرة حين اقترحوا جعل الفلسفة علمية أكثر ومرة أخرى عندما نادوا بتحرير العلم من قواعده الضيقة وجعله فلسفيا أكثر كي يحتوي على قضايا من أمثال الميتافيزيقا. إلا أن ما يمكن قوله في هذا المجال وخصوصا حين التمييز بين الفلسفة والعلم والنظرية، هو ذلك الذي يذهب إليه آرنولد بريخت، حيث يقول: " إن النظرية وبقدر ما تسعى إلى تطبيق المناهج العلمية فهي علم بهذا المعنى، إلا أن المشاكل تبدأ حينما يتم طرح السؤال عما إذا كان كل شيء تعمله الفلسفة هو علم، وكل نظرية تنتجها هي نظرية علمية ؟ ... ومن أجل الإجابة على هذه الأسئلة يكفي ملاحظة أنه كلما زادت المطالب بشأن مزيد من الدقة إلحاحا وزادت الدقة والانضباط في العلم كلما زادت ضرورة التمييز بين العلم والفلسفة. عليه يمكن القول أن بامكان الفلسفة أن تستمر بالبقاء عملية بشكل كامل بالمعنى المحدود الذي يعني عدم تصادم تخميناتها أو تأملاتها مع نتائج العلم وأن تتقدم كل عملياتها العقلية وتستمر بشكل منطقي وأن تتم الحيلولة دون حدوث التناقض وأن يتم تفضيل الملاحظة دعما للبرهان أو الحجة وهلم جرا ". ولا شك، عندنا، أن مثل هذا القول سوف يحمل في طياته إما إبعاد الفلسفة عن حقلها الطبيعي الخاص حتى يتم وصفها بكونها علمية أو البقاء ولكن أسيرة التوجهات الماورائية. حول هذا الموضوع ولمزيد من الآراء ووجهات النظر ارجع إلى؛ Arnold Brecht, Political theory,op. cit., p. 16 وحول الأيديولوجيا ومن أجل التمييز بينها وبين النظرية السياسية، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية: John Plamenatz, Ideology, Macmillan, London, 1970, p. 123, Brian Crozier, A theory of conflict, Hamish Hamilton, London, 1974, p. 23, Maurice Duverger, The study of politics, Nelson, 2nd. Ed., G. B., 1974, p. 96, Neil J. Smelser, Theory of collective

behavior, the Free Press, 11th. Ed., N. Y., p. 340.

[61] انظر، د. صادق الأسود ود. عبد الرضا الطعان، المصدر السابق، ص119.